فتحت السعودية، أمس الأربعاء، أجواءها للطيران الإسرائيلي بعد يومين من مرور رحلة الوفدين الأميركي والإسرائيلي فيها نحو أبوظبي، وذلك فيما تسعى الإمارات لتبادل فتح السفارات مع الاحتلال لتوسيع تطبيعها الذي لاقى ترحيباً من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

الأجواء السعودية بخدمة التطبيع

الرياض تسمح بمرور الطائرات الإسرائيلية... ونتنياهو يرحب بـ«التحول الهائل»

يواصل كوشنر جولته الخليجية (كريم صهيب/فرانس برس)

للحديث تتمة...

غياب النخب سبب آخر لأزمة ليبيا

اسامة علي

لم تتوقف مكاتب قادة طرابلس وشرق ليبيا عن استقبال الزيارات من قبل مسؤولي الدول المعنية بالملف الليبي، والذين يعودون على الفور إلى التشاور مع بعضهم بعضاً من دون أن يمثّل أصحاب المكاتب في طرابلس أو شرق ليبيا إلا دوراً هامشياً، لا يبدو أنه يتجاوز شرح مستجدات الأوضاع، وتلقّي الأوامر على شكل استشارات أو مقترحات من جانب الزائرين الكُثر. آخر الوافدين إلى ليبيا كان وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، ومفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في الوقت الذي أطلقت فيه احتجاجات شعبية طاولت أغلب المدن الليبية، ووصلت إلى حدّ المطالبة بإسقاط كل الأجسام السياسية، وسط غياب كامل لـ«النخب»؛ سواء كانت مؤسسات مدنية أو أحزاباً أو غيرها من الفاعليات. كان واضحاً أنّ تلك الاحتجاجات ستخبو حدّتها سريعاً، فالمتنفذون شمّروا عن سواعدهم وتمكّنوا من تسييسها واستثمارها ضدّ بعضهم بعضاً. ظهر ذلك واضحاً من كثرة مسمّيات الحراك الشعبي الأخير، وكثرة المتحدثين باسمه خلال ساعات البثّ الطويلة التي كانت تستضيفها شاشات إعلام هذا الطرف أو ذاك. وحتى مساء الإثنين الماضي، وصل عدد المتحدثين باسم الحراك إلى تسعة، كل منهم يطعن في الآخر ويخوّنه.

عديدة هي الأسباب التي عمّقت الأزمة في البلاد، ومن أهمها التغييب المتعمّد لصوت النخبة الذي يمكن أن يشكّل عامل ضغط لموازنة الأوضاع، مثلما نجح حراك «لا للتمديد» في إجبار قادة المؤتمر الوطني العام، منتصف عام 2014، على القبول بالتوجه نحو انتخابات برلمانية جديدة ورفض قرارات التمديد. وصل تأثير تغييب النخب إلى حدّ عدم ثقة المواطن في الوجوه التي خرجت للحديث باسم حراكه الشعبي، وعكس ذلك بشكل واضح سيل التعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي، ما يؤشر إلى أزمة ثقة لدى الليبيين في أي ساعٍ للظهور على اكتافهم. لا سيما بعد أن هجر نواب البلاد ناخبيهم، بل وشرعن بعض نواب طرابلس ومناطق غرب ليبيا في مجلس نواب طبرق قرار خليفة حفتر بالهجوم على طرابلس والتنكيل بأهلها طيلة عام. أمّا قادة الأحزاب، على قلتها، فلا يعول المواطن، منذ تشكّل هذه الأحزاب عام 2012، على اقترابها من معاناته والحديث باسمه. فبياناتها تتكثّف فقط في المعارك السياسية والتعليق على زيارات الفاعلين الدوليين لمكاتب القادة في طرابلس وشرق البلاد.

صالح النعامي
القاهرة ـ **العربي الجديد**

تدخل السعودية كلاعب أساسي في مسار التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر إعلانها، أمس الأربعاء، فتح أجوائها أمام الطيران الإسرائيلي، على الرغم من تمسكها إعلامياً بالمبادرة العربية كحل لتحقيق السلام في المنطقة. هذا القرار السعودي لاقى ترحيباً سريعاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي وصفه بـ«التحول الهائل»، وهو كان قد تحدث سابقاً عن اتصالات سرية مع عدد من قادة الدول العربية، وذلك فيما لا تضع أبوظبي حدوداً للتطبيع بسعيها لفتح سفارة مع تل أبيب سريعاً.

وأعلنت السلطات السعودية، أمس، أنّها وافقت على السماح لكافة الرحلات الجوية القادمة إلى الإمارات والمغادرة منها بعبور أجوائها، وذلك بعد رحلة تجارية إسرائيلية إلى أبوظبي عبرت في سماء المملكة يوم الاثنين الماضي. وأعلنت هيئة الطيران المدني السعودية، في تغريدة، «الموافقة على الطلب الإماراتي بالسماح بعبور أجواء المملكة للرحلات الجوية القادمة إليها والمغادرة منها إلى كافة الدول». وهذا أول تأكيد رسمي سعودي على السماح للطائرات من كافة الدول، وبينها إسرائيل، بعبور أجوائها من الإمارات وإليها، بعدما كان مستشار الرئيس الأميركي وصهره جاريد كوشنر قد كشف عن ذلك، الاثنين، في أبوظبي لدى وصوله مع وفد إسرائيلي.

وسارع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، عقب هذا القرار، للقول إن «مواقف المملكة الثابتة والراسخة تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لن تتغير بالسماح بعبور أجواء المملكة للرحلات الجوية القادمة لدولة الإمارات والمغادرة منها إلى كافة الدول». وأعرب في تغريدة، عن تقدير السعودية لـ«جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وفق مبادرة السلام العربية».

وبعيد الإعلان السعودي، وصف نتنياهو قرار الرياض بأنه «تحول هائل آخر»، معتبراً أن أول رحلة تجارية بين إسرائيل والإمارات لن تكون الأخيرة. وأوضح في بيان، أن «هناك الآن انفراجاً كبيراً آخر»، مشيراً إلى أن «الطائرات الإسرائيلية وتلك القادمة من جميع دول العالم ستكون قادرة على الطيران مباشرة من إسرائيل إلى أبوظبي ودبي والعودة». وقال في بيان: «أعمل منذ سنوات على افتتاح سماء إسرائيل نحو الشرق، والآن تم تحقيق إنجاز عملاق آخر... هذا سيؤدي إلى تخفيض أسعار الرحلات الجوية وإلى تقصير مدة الرحلات، كما أن هذا سيطور السياحة بشكل هائل ويعزز اقتصادنا». وتابع مخاطباً الإسرائيليين «هذا سيحقق شيئاً آخر، هذا سيفتح أبواب الشرق، عندما ستسافرون إلى تايلاند أو إلى أي مكان آخر في آسيا، هذا سيؤدي إلى تقليص مدة الرحلات وإلى تخفيض الأسعار». وختم بيانه قائلاً «هذه هي بشرى عظيمة بالنسبة لكم، أيها المواطنون الإسرائيليون... هذه هي ثمار السلام المرتبطة بالسلام الحقيقي. أود أن أشكر جاريد كوشنر (ولي عهد أبوظبي) محمد بن زايد، على هذه المساهمة المهمة... ستكون هناك بشريات سارة كثيرة أخرى». من جهتها، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «كان» أن هذا التطور حصل في أعقاب الاجتماع الذي عقده كوشنر اليوم في الرياض، مع ولي عهد السعودية محمد بن سلمان.

ودخل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على الخط، مرحباً خلال اتصال تلقاه من نتنياهو، بما وصفها بـ«الخطوات التي من شأنها إحلال السلام بالمنطقة بما يحافظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويتيح إقامة دولته المستقلة ويوفر الأمن الإسرائيلي»، مشيداً بالإعلان عن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة باعتباره خطوة في هذا الاتجاه، وفق بيان للرئاسة المصرية. وذكر البيان أن السيسي أكد أهمية عدم إقدام الجانب الإسرائيلي على اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب تقوض فرص إحلال السلام، خصوصاً الامتناع عن ضم أراض فلسطينية، وذلك بهدف إتاحة المجال لتضافر الجهود بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لتحريك الجمود الحالي الذي تشهده القضية الفلسطينية، والدفع باتجاه استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وصولاً لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين وفق المرجعيات الدولية، وتحقيق الأمن والسلام والازدهار لشعوب المنطقة.

في غضون ذلك، ذكر المعلق السياسي لموقع «والاه» الإسرائيلي براك رفيد، أن الانطباع العام الذي تكرس في أعقاب اللقاءات التي أجراها الوفدان الإسرائيلي والأميركي مع المسؤولين الإماراتيين، هو أن أبوظبي معنية بتدشين تحالف يضم الدول الثلاث، يركز على الجوانب الأمنية والعسكرية ولا يستهدف إيران فقط. ولفت رفيد، الذي قام بتغطية زيارة الوفدين الإسرائيلي والأميركي إلى أبوظبي، إلى أن الإماراتيين معنيون بتطوير العلاقة مع إسرائيل بشكل سريع، وضمن ذلك فتح سفارتين في أبوظبي وتل أبيب، وتنظيم رحلات جوية مباشرة قبل نهاية العام الحالي، مشيراً إلى أنه منذ الإعلان عن الاتفاق حرصت أبوظبي على إشهار العلاقة مع تل أبيب، واصفاً السلوك الإماراتي تجاه إسرائيل بأنه «هجمة من العناق». ولفت رفيد على ذلك بحرص وسائل الإعلام الإماراتية على الاحتفاء بوصول الوفد الإسرائيلي إلى أبوظبي وتغطية الزيارة بشكل موسع.

في هذا الوقت، واصل كوشنر جولته في المنطقة والتقى، أمس، أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي أكد خلال اللقاء موقف دولة قطر الداعي إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى أساس حل الدولتين وبما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. وكان كوشنر قد التقى، الثلاثاء، في البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وانتقل بعدها إلى السعودية حيث التقى ولي العهد محمد بن سلمان. في المقابل، أعلن المئات من المثقفين والجمعيات والأحزاب والنقابات في المغرب رفضهم للتطبيع مع إسرائيل ولزيارة متوقعة لكوشنر إلى بلادهم. جاء ذلك في عريضة شعبية ضد زيارة كوشنر وقّعت عليها أكثر من 300 جهة وشخصية مغربية بعد ساعات قليلة من إطلاقها أمس، الأربعاء. وتحت عنوان «فلسطين ليست للبيع ولا للمقايضة»، قال الموقعون إن العريضة تأتي رداً على «الترويج الإعلامي لجولة جديدة لكوشنر إلى المغرب على أصداء ما يسمى اتفاق السلام الخيانيّ الإماراتي الصهيوني ومحاولات واشنطن والكيان الصهيوني إقحام المغرب نحو مربع التطبيع». وأكد الموقعون أن «المغاربة يعتبرون فلسطين قضية وطنية، ويعتبرون الكيان الصهيوني كيان غصب واحتلال وعنصرية وإجرام لا يمكن مطلقاً التطبيع مع وجوده ولا التعامل معه».

الفلسطينيون لتجسيد الوحدة

أكد المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في تصريح أمس، أن الهدف الأساسي للاجتماع العام لامناء الفصائل الفلسطينية اليوم الخميس، هو البدء بخطوات هامة على طريق تجسيد الوحدة لإسقاط مؤامرة الضم والإرتهايد والاستيطان وتهويد القدس. وتابع قائلا إن «الاجتماع سيرسل كذلك رسالة قوية للجميع بالحفاظ على الاسس التي تؤدي الى قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، وانا متمسكون بمبادرة السلام العربية لاسقاط التطبيع المجاني». واضاف: «لن يمرّ أي اتفاق دون رضى الشعب الفلسطيني وقياد ته الشرعية».

إصابات برصاص الاحتلال
اعتقالات وعمليات هدم في الضفة الغربية

رام الله ـ العربي الجديد

أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الرصاص على سائق فلسطيني أمس الأربعاء، ما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة على الحاجز العسكري زعترة جنوب نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، بزعم محاولته تنفيذ عملية دهس، أصيب فيها جنديان إسرائيليان. وأفاد شهود عيان ومصادر محلية «العربي الجديد» بأنّ جنود الاحتلال أطلقوا وابلاً من الرصاص نحو سائق السيارة الفلسطينية وأغلقوا الحاجز بالاتجاهين. من جانبها، قالت الشرطة الإسرائيلية في بيان إنها تشتبه بكون الحادث «عملية دهس»، مشيرة إلى إصابة فلسطيني بجروح متوسطة، وجنديين إسرائيليين بجروح طفيفة. في الأثناء، أصابت قوات الاحتلال أمس، شابين فلسطينيين بالرصاص في حادثين منفصلين، بينما اعتقلت عدداً من الفلسطينيين خلال اقتحامات شهدتها مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة. وأصيب شاب فلسطيني بعيار ناري في الساق واعتقل آخر، خلال مداهمات نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قرية مثلث الشهداء جنوبي جنين شمالي الضفة، بعد اندلاع مواجهات في القرية. كذلك، أصيب شاب فلسطيني من مخيم عايدة شمالي محافظة بيت لحم وسط الضفة، برصاصة في القدم أطلقها جنود الاحتلال، عند المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم.

في هذه الأثناء، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس، شاباً فلسطينياً من منطقة الفريديس شرقي بيت لحم، كذلك اعتقل الأسير المحرر شادي العمور من بلدة بطا جنوبي الخليل، واعتقلت قوات الاحتلال أيضاً الأسير المحرر سيف عبده من رام الله. بالتزامن، اقتحمت قوات الاحتلال خربة جنبا جنوب شرقي بطا جنوبي الخليل، وهدمت جرافاته منزلين ماهولين يعودان للشقيقين محمود وفضل عيسى ربعي. وفي سياق متصل، منعت اللجان الوطنية والشعبية في جنوب الضفة، راتب الجبور، أنّ قوات الاحتلال هدمت غرفة زراعية وبئراً لجمع مياه الأمطار، في منطقة واد الأعور قرب منطقة الفحص جنوبي المدينة. من جهة أخرى، صادقت سلطات الاحتلال، أمس، على عدم إعادة جثامين شهداء فلسطينيين، قُتلوا خلال تنفيذ أو «محاولة تنفيذ» عمليات ضد الاحتلال. وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن «الكابينت» (المجلس الوزراء المصغر) صادق على طلب وزير الأمن بيني غانتس عدم إعادة جثامين الفلسطينيين «حتى لو لم يكونوا منتمين لحركة حماس».

إسرائيل تقرر عدم الإفراج عن جثامين الشهداء الفلسطينيين

كذلك، أصدر غانتس أمس أربعة مراسيم لوضع اليد على أموال وممتلكات، زعم أنها تعود لحركة «حماس» في غزة والعالم، فيما نفت الحركة أي علاقة لها بالأموال والممتلكات.

خلفيات سياسية بصبغة اقتصادية
مصر: ملاحقة صلاح دياب

لا يزال مسلسل ملاحقة رجل الأعمال المصري صلاح دياب من قبل اجهزة الامن مستمراً، في إطار العقاب المتواصل لشخصيات يعتبرها النظام غير مأمونة الجانب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

جدّد اعتقال رجل الأعمال المصري صلاح دياب، يوم الإثنين الماضي، رسائل التهديد والقمع التي يتعمد الرئيس عبد الفتاح السيسي وأجهزته الأمنية والسيادية توجيهها على فترات إلى رجال الأعمال والسياسيين الرافضين الانخراط في منظومة التأييد المطلق لسياسات هذا النظام، والمصنّفين منذ سنوات معارضين أو شخصيات استعراضية أو غير مأموني الجانب. فمنذ عام 2015، لا يمر عام واحد من دون اتخاذ خطوات تصعيدية جديدة ضد دياب، صاحب صحيفة «المصري اليوم»، إحدى وسائل الإعلام النادرة التي لم يضع النظام يده عليها بعد بشكل كامل، على الرغم من امتلاكه حصّة كبيرة من أسهمها بغير رضا دياب نفسه. ويأتي ذلك فضلاً عن كون دياب، أحد رجال الأعمال القلائل الذين ما زالوا يحافظون على مصالحهم الاقتصادية في مجالات يتوسع فيها الجيش وأجهزة النظام، كمحطات الوقود «موبيل» والمحاصيل الزراعية «بيكو»، وغيرها.

وتتمثل وقائع الاحتكاك المتواصل بين النظام ودياب في سلسلة متوالية من التضييق والمطالبة بدفع مبالغ مالية طائلة لتسوية قضايا، ثم دفع تلك المبالغ أو أجزاء منها، ثم تهدئة الأمور. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، أمرت النيابة العامة المصرية بضبط وإحضار دياب على ذمة قضية المنتجع السكني «نيو جيزة»، بعد التحفظ على أمواله ومنعه من السفر، على عكس المعتاد في القضايا المالية. وانتهت الأزمة بسداده نحو 300 مليون جنيه (نحو 19 مليون دولار) لحفظ التحقيقات المتهم فيها بالفساد في مجال تسقيع وبيع أراضي الدولة المخصصة للاستصلاح الزراعي. وفي مارس/ آذار 2016، عاد النظام للتحرش بدياب عبر أحد أذرعه المعتادة، وهو رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور، الذي ادعى عليه بالسب والقذف والإزعاج، وهي قضية انتهت بعد شهر بالبراءة لتصالح الرجلين. واستمرت في المحاكم دعاوى أخرى ضد دياب يتهم التجمهر وحيازة الأسلحة بمناسبة واقعة قديمة تعود لعام 2011 في منطقة معيشته بمنيل شيحة بالجيزة، عندما وقع اشتباك بين بعض الأهالي ورجاله بسبب نزاع على قطعة أرض، ثم حصل فيها على البراءة أيضاً، تزامناً مع تراجع ملحوظ في سياسة «المصري اليوم»، ووقف استضافتها بعض الكتاب والمعالجات المعارضة لسياسات السيسي. كذلك قبل دياب التبرّع لصندوق «تحيا مصر» التابع للسيسي والجيش مباشرةً وفي عام 2019، صدرت قرارات بمنع دياب من السفر والتحفّظ على أمواله في قضية جديدة تتعلق بمنتجع «صن ست هيلز»، وحصوله على أراض بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية والاتجار فيها بأسعار أعلى، وبمخالفة اشتراطات بنائها. وفي نهاية العام الماضي، اضطر دياب مرة أخرى لدفع 270 مليون جنيه لتسوية القضية والتصالح.

وخلال السنوات الست الماضية، تم تحريك عشرات القضايا الصغيرة ضد دياب، لأسباب مصطنعة وأقل أهمية بكثير من الفساد المالي، مثل بيع سلع غذائية مجهولة المصدر وغير صالحة للاستخدام، وزيوت سيارات غير مطابقة للمواصفات. وتنتمي لهذه النوعية القضية الأخيرة المحرّكة ضده، والتي تم اعتقاله خلال الأسبوع الحالي للتحقيق فيها «ظاهرياً»، وهي مخالفة اشتراطات البناء في مجمع مصانع «لابوار» بمنطقة البساتين. هذا المصنع هو نفسه الذي انطلقت منه سابقاً قضايا أخرى لا تزال مفتوحة، وتثير الضحكة فقط حول الرجل، بتفاصيل مثيرة للدهشة والسخرية، مثل ضبط مواد غذائية «من دون بيانات» وضبط «11 عاملاً لا يحملون شهادات صحية» و«74 زجاجة مياه غير صالحة للاستهلاك الآدمي»، و«4 كيلوغرامات من الحلويات الشرقية الفاسدة».

مصادر مقربة من دياب وأخرى سياسية مطلعة، اتفقت في حديثها لـ«العربي الجديد» على أن الأسباب الرئيسية للحملة الجديدة على دياب تتعلّق بمفاوضات اقتصادية كانت تجريها معه على مدى شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب الماضيين بعض الأجهزة للاستحواذ على «المصري اليوم»، والدخول معه كشريك أساسي في بعض مشروعاته الاقتصادية الرابحة، في مجالات يرغب النظام في السيطرة عليها بالكامل عبر أجهزته والشركات التابعة لها. وبحسب المصادر، فقد تمّ تخيير دياب بين ذلك، ودفع المزيد من مئات الملايين من الجنيهات لتسوية المخالفات والقضايا التي يمكن في أي وقت تحريكها، إلا أن دياب جدّد رفضه التنازل عن حصته في أي مشروع، كما أكد لمفاوضيه أنه «لا يملك المال السائل الكافي لدفعه في الفترة الراهنة».

وذكرت المصادر أن دياب سبق أن رفض أكثر من خمسة عروض لاستحواذ شركة إعلام المصريين التابعة لـ«الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية»، المملوكة بشكل أساسي للاستخبارات العامة، والمالكة لمعظم الصحف والمواقع الإخبارية حالياً، فضلاً عن شركات الدعاية والإعلان الكبرى، على «المصري اليوم»، وهو ما اضطر الاستخبارات للتدخل بشكل آخر بشراء حصص كاملة من بعض شركاء دياب، لتصل حصتها حالياً إلى نحو 40 في المائة من قيمة الأسهم الإجمالية. وسبق أن أكد دياب لوسطاء عديدين استحالة تخليه عن «المصري اليوم»، واصفاً الصحيفة بأنها «مشروع عمره في مجال الإعلام، وأنه يُعد نجله لإدارتها بشكل كامل من بعده، وليست لديه أي نية للتخلي عنها». وأكد دياب في المقابل للوسطاء التزامه بالحدود المتفق عليها مع الأجهزة الأمنية والاستخبارية التي باتت تراقب وسائل الإعلام المطبوعة بشكل رسمي، لكن مسألة رفض دخول الدولة شريكاً معه، ليست الوحيدة التي أغضبت الأجهزة. ففي الوقت الذي تعثّر فيه رجل الأعمال بعدم قدرته المالية في الوقت الحالي، خصوصاً في ظل آثار جائحة كورونا، رصدت الأجهزة سعيه لشراء بعض الحصص المملوكة لعرب وأجانب في مشروعات عدة يساهم فيها، منها «نيو جيزة»، ما أثار من جديد - من وجهة نظر الأجهزة - مسألة عدم صدق دياب معها، ليضاف ذلك إلى كونه مصنفاً من قبل المقربين من السيسي كشخص متلون تجاه النظام وغير مأمون الجانب، وأنه سبق أن فتح صحيفته لمقالات تهاجم السيسي شخصياً، وليس سياساته.

وزادت الطين بلّة معلوماتٌ بلغت الأمن الوطني عن انتقادات وجّهها دياب للنظام، وهو يروي بعض تفاصيل مفاوضات الأجهزة الأخيرة معه، خلال جلسة جمعته بالمرشح الرئاسي الأسبق أحمد شفيق، في قرية بالساحل الشمالي منذ أسبوعين. كذلك تهكّم الرجلان في حديثهما على إدارة الأمن الوطني لانتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة، وبعض القضايا الأخرى.

تم تحريك عشرات القضايا «الصغيرة» ضد دياب لأسباب مصطنعة

دياب رفض عروضاً لاستحواذ الأجهزة على «المصري اليوم»

شرق غرب

الرئيس اليمني يعود إلى الرياض

أنهى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي (الصورة)، أمس الأربعاء، رحلة علاجية استمرت ثلاثة أسابيع، في الولايات المتحدة، أجرى خلالها فحوصات طبية روتينية اعتيادية، وفقاً لوسائل إعلام رسمية. ولم تكشف وكالة «سبأ» الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً، طبيعة تلك الفحوصات، لكن مصادر حكومية أكدت لـ«العربي الجديد»، أن هادي الذي عاد إلى الرياض، والذي يعاني من مشاكل في القلب، خضع لرعاية طبية في أحد أبرز المراكز الطبية المتخصصة بمدينة كليفلاند الأميركية.

(العربي الجديد)

تونس مستعدة لاستضافة حوار وطني ليبي

أكد الرئيس التونسي، قيس سعيد، أمس الأربعاء، مجدّداً استعداد بلاده لمواصلة الوقوف إلى جانب الشعب الليبي، حسبما جاء خلال استقباله رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة، ستيفاني ولبامز. وبحسب بيان للرئاسة التونسية، أكد سعيد الاستعداد للمساهمة في إعادة إطلاق العملية السياسية من خلال استضافة تونس لحوار وطني يجمع مختلف مكونات الشعب الليبي.

(العربي الجديد)

مرفأ بيروت: 25 موقوفاً بينهم أمنيون

ارتفع عدد الموقوفين الإجمالي في قضية انفجار مرفأ بيروت في لبنان إلى 25 شخصاً، بعد توقيف أربعة مسؤولين عسكريين مساء أول من أمس الثلاثاء، حسبما أفاد مصدر قضائي. وبحسب المصدر، فإن المحقق العدلي القاضي فادي صوان أصدر مذكرات توقيف وجاهية بحق أربعة ضباط، ثالثة منهم برتبة رائد من جهازي الأمن العام وأمن الدولة، ورابع برتبة عميد في الجيش، وهو مسؤول المخابرات في المرفأ.

(فرانس برس)

تركيا: «داعش» خطط لاستهداف آبا صوفيا

كشف وزير الداخلية التركي سليمان صويلو (الصورة)، أمس الأربعاء، أن التحقيقات مع أمير «داعش» في تركيا المعتقل محمود

أوزدان، قادت إلى وجود مخططات للتنظيم من أجل استهداف مقرات حيوية، منها مسجد آيا صوفيا. ونقلت صحيفة «حرييت» عن صويلو قوله إن «عملية اعتقال عنصر من داعش كان يُعدّ لتنفيذ هجوم مسلح هو الذي قاد إلى اعتقال ما يعرف بأمير داعش في تركيا محمود أوزدان».

(العربي الجديد)

الداخلية المصرية تعلن تصفية 7 أشخاص

أعلنت وزارة الداخلية المصرية، أمس الأربعاء، أن الشرطة قتلت ما لا يقل عن سبعة «عناصر إجرامية» في معارك متفرقة في محافظة أسوان، جنوبي البلاد. وأضافت أن الاشتباكات وقعت في مدينة إدفو غرب نهر النيل، وأن «العناصر حاولت الهروب بمجرد اقتراب القوات، مستقلة سيارة ربع نقل تجاه إحدى المناطق الجبلية المتاخمة تحت ساتر إطلاق الأعيرة النارية». وأشارت إلى إصابة أحد عناصر قوة الشرطة، من دون أن توضح موعد تلك المداهمات.

(أسوشييتد برس)

استشارات تأليف الحكومة اللبنانية
أديب يتعهد بفريق اختصاصيين

بيروت ـ **رينا الجمّال**

بدأ رئيس الحكومة اللبنانية المكلّف مصطفى أديب، أمس الأربعاء، استشاراته النيابية غير الملزمة في مقرّ رئاسة مجلس النواب في عين التينة في العاصمة بيروت، لتأليف حكومة تعهّدت القوى السياسية اللبنانية، مساء الثلاثاء، أمام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في قصر الصنوبر في بيروت (مقرّ السفارة الفرنسية في لبنان)، أنها ستكون حكومة صاحبة مهمّة وتشكّل في غضون 15 يوماً. ومع بدء الاستشارات، باشرت القوى الحزبية اللبنانية الأساسية، إظهار نفسها بمظهر «المُسهّل»، لناحية عدم رغبتها في الصراع على الحصص الحكومية. علماً أن القوى نفسها تقريباً أخّرت حكومة عدة في السابق، خصوصاً في مرحلة ما بعد اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري وانسحاب قوات النظام السوري من لبنان، في عام 2005. من جهته، أكد رئيس الحكومة المكلف توجه لحكومة اختصاصيين تعالج المسائل الأساسية على صعيد السلم الأهلي والأزمة الاقتصادية وانفجار مرفأ بيروت.

وكشف مصدر مطلع على مسار الاستشارات لـ«العربي الجديد»، أنّ الرئيس المكلف مصمّم على الإسراع في تأليف الحكومة، لافتاً إلى أن هناك أسماء وزراء في جعبته سيطرحها على القوى السياسية لكنه يفضّل عدم البوح بها بشكل علني، كي لا يصار إلى حرقها.

وبعد لقائه أديب، ذكر رئيس «كتلة الوفاء للمقاومة» (كتلة حزب الله) النائب محمد رعد، أنه لم يتطرّق إلى شكل الحكومة مع الرئيس المكلف، مضيفاً «لكننا أبدينا وجهة نظرنا بأننا نريدها أن تكون حكومة متجانسة ومنتجة ومتماسكة» مع العلم أنّ الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله، اعتبر أن الحكومة الحيادية أو المستقلة «مضيعة للوقت». من جهتها، أشارت النائب بهية الحريري التي ترأست «كتلة المستقبل النيابية» (الحريري) خلال الاجتماع مع الرئيس المكلف، إلى أن الكتلة تدعمه لإطلاق عجلة التأليف بشكل سريع، مشددة على عدم مشاركة التيار في الحكومة.

أما رئيس «التيار الوطني الحر» الجمهورية القوية» (الوزير السابق) جبران باسيل، وهو صهر رئيس الجمهورية ميشال عون، فاعتبر أن «همّنا أن تكون حكومة قادرة فعلاً على أن تنجز الإصلاح، ولا مطلب لدينا لا شرط إلا النجاح في اتخاذ القرار وتنفيذه»، مضيفاً أن «الأولوية للوضع الاقتصادي المالي وإصلاح ما تهدم والإسراع في تأليف الحكومة مع الاتفاق على برنامجها». وقال إنه «في مسألة المشاركة أو عدمها في الحكومة، نقبل بكل ما يتفق عليه الجميع»، مشيراً إلى أن لا شروط لنا ولا مطالب، ومن المفيد أن يحصل مداورة في الوزارات، فلا وزارة محجوزة لفريق أو طائفة، ومن ضمنها وزارة الطاقة. مع العلم أن باسيل خاض معارك على وزارة الطاقة والمياه، مدعوماً من عمه رئيس الجمهورية ميشال عون، أدت إلى تأخير تشكيل حكومات أكثر من مرة.

بدوره، ذكر وهبه قاطيشا، النائب في «تكتل الجمهورية القوية» (التابع لحزب القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع) لـ«العربي الجديد»، أنّ التكتل لم يسمّ أديب، لأنه يعتبر أنّ التكليف، كما حصل سابقاً، مبنيّ على المحاصصة.

تعهد أديب بتشكيل الحكومة سريعا (حسين بيضون)

الحدث

تمهيد لمعركة ضدّ التنظيمات الرافضة لاتفاق وقف إطلاق النار؟

تدريبات تركية ـ روسية في إدلب

تشي التدريبات العسكرية المشتركة التي أجريت أخيراً بين القوات الروسية والتركية، في محافظة إدلب شمال غرب سورية، بدء مرحلة جديدة بين الطرفين، أساسها استهداف الجماعات المتطرفة، لا سيما بعدما تكرّر استهدافهما دورياتهما المشتركة على الطريق الدولي حلب-اللاذقية «أم 4» في الأشهر الأخيرة

عماد كركص

تأتي التدريبات المشتركة التي أجرتها القوات الروسية والتركية في إدلب شمالي غرب سورية، يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين، لتفتح الباب حول مرحلة جديدة بين القوتين، ربما يكون عنوانها معركة ضدّ التنظيمات الرافضة لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين أنقرة وموسكو في الخامس من مارس/ آذار الماضي، وما يتضمّنه من تسيير دوريات مشتركة على الطريق الدولي حلب-اللاذقية «أم 4»، تمهيداً لافتتاحه أمام الحركة الطبيعية والتجارية. ويتعزّز هذا الاحتمال، لا سيما بعد تعرض العديد من الدوريات على الطريق لهجمات، منها ما أعلنت جهة غير معروفة من قبل الوقوف وراءها، ومنها ما بقيت مجهولة إلى اليوم. وجاءت تلك التدريبات في الوقت الذي كان يبحث فيه وفد تركي يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين ملفي سورية وليبيا مع مسؤولين روس في العاصمة موسكو، لمتابعة آخر المستجدات الإقليمية في البلدين. ولعل أبرز ما تناوله الاجتماع في ما يخص سورية هو تبريد الأجواء في إدلب بعد التطوّرات الميدانية الأخيرة وتصعيد قوات النظام وحلفائها من خلال محاولات التسلل المتكررة على الجبهات، واستئناف القصف الجوي المحدود من قبل سلاح الجو الروسي. ونقلت وسائل إعلام سورية عن وكالة «تاس» الروسية، أول من أمس الثلاثاء، قولها إنّ تدريبات عسكرية مشتركة تمت بين القوات الروسية والتركية في محافظة إدلب. وبحسب الوكالة، فقد قال مدير مركز المصالحة الروسي في قاعدة حميميم الجوية، اللواء الكسندر غرين كيفيتش، إنّ روسيا أجرت تدريبات عسكرية مشتركة للمرة الأولى مع الجانب التركي في ريف إدلب. وأوضح أن عناصر من الشرطة العسكرية الروسية والجيش التركي تدرّبوا بشكل مشترك على استهداف «الجماعات المتطرفة التي ترفض المصالحة، وتسعى لتعطيل اتفاق الهدنة في محافظة إدلب». ولفت إلى أنّ التدريبات شملت كيفية سحب المعدات العسكرية وتقديم المساعدة الطبية العاجلة في حال إصابة أحد عناصر القوات الروسية أو التركية أثناء تسيير الدوريات أو القيام بمهام أخرى في المنطقة الشمالية الغربية من سورية. وبحسب كيفيتش، فإنّ الغاية من إجراء التدريبات المشتركة هي ضمان أمن وسلامة الدوريات المشتركة بين قوات البلدين على الطريق الدولي «أم 4».

كيفيتش: غاية التدريبات ضمان سلامة الدوريات المشتركة

اتفاق بين أنقرة وموسكو على إرساء الاستقرار في إدلب

وكان فصيل أطلق على نفسه اسم «كتائب خطاب الشيشاني» قد تبنى ثلاثاً من الهجمات التي استهدفت دوريات روسية-تركية مشتركة على طريق «أم 4»، وهو الغاية من إجراء التدريبات المشتركة هي فصيل تشير تسميته إلى دلالات «جهادية»، ولم يُلحظ وجوده، سواء في إدلب أو سورية، إلا مع إعلانه عن تبني الهجمات الثلاث، التي كانت أولاها في يونيو/ حزيران الماضي. إلا أنّ فصيلاً آخر ظهر إلى العلن في اليومين الماضيين، إذ أعلن ما أطلق على نفسه اسم «سرية أنصار أبي بكر»، في بيان، تبنيه الهجوم الذي استهدف الثلاثاء الماضي في منطقة سلة الزهور على الطريق الدولي «أم 4» أخيراً، وذلك تحت مسمى «عملية عاشوراء-سلة الزهور». ووصف البيان «الجيش الوطني السوري» التابع للمعارضة، بـ«الجيش الوثني»، كما وصف الجيش التركي بـ«جيش الناتو»؛ نسبة إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، مهدداً باستمرار العمليات ضدّ القوات التركية. كذلك دعا من وصفهم بـ«المسلمين» إلى الابتعاد عن مواقع الجيش التركي. وزعم البيان استقلالية الفصيل وعدم تبعيته لأي جهة. كذلك، فإنّ هذا الفصيل لم يسجل حضوره من قبل في المشهد الفصائلي والعسكري في سورية قبل تبني هذه العملية، في حين تشير تحليلات إلى أنّ «سرية أنصار أبي بكر» و«كتائب خطاب الشيشاني» ليسا سوى تنظيمين وهميين اخترعهما الروس لتنفيذ هجمات محدودة، وبالتالي تبرير إنهاء اتفاق إدلب، واستئناف العمليات العسكرية في المحافظة. في حين أن هناك تكهنات أخرى تدور حول أنّ تنظيمات متطرفة معروفة ومرتبطة بتنظيم «القاعدة» وتتبنّى فكره، وتلجأ إلى تبني الهجمات من خلال تنظيمات أسمية بعد محاولات إبعادها عن المشهد في إدلب، وعدم رضاها كذلك عن الاتفاق الروسي التركي.

وهنا يدور الحديث عن العديد من التنظيمات المتطرفة في إدلب، كـ«حراس الدين»، وهو أول فصيل رفض الاتفاقات بين روسيا وتركيا، لكونه يقدّم نفسه ممثلاً عن تنظيم «القاعدة» في سورية. كذلك تبرز تنظيمات «جبهة أنصار الدين»، و«الحزب التركستاني في بلاد الشام»، و«أنصار التوحيد». وكانت قد تجمّعت بعض هذه الفصائل وغيرها ضمن ما أطلق عليها غرفة عمليات «فاثبتوا»، والتي تشكلت بعد انشقاقات في قيادة «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) التي باتت تُبدي مرونة في مواقفها وتوجهاتها، حتى أصبحت تؤمّن حماية للدوريات الروسية التركية. وضمت الغرفة خمسة فصائل، هي «تنسيقية الجهاد»، «لواء المقاتلين الأنصار»، جماعة «أنصار الدين»، جماعة «أنصار الإسلام»، وتنظيم «حراس الدين». إلا أن «الهيئة» عمدت إلى تصفيتها جبراً. في غضون ذلك، واصل الجيش التركي، ليل الثلاثاء، تعزيز قواته في ريف إدلب. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إنّ رتلاً تركياً مؤلفاً من 25 شاحنة وعربة مدرعة دخل، بعد منتصف ليل الثلاثاء، إلى إدلب عبر نقطة كفر لوسين الحدودية. في مقابل ذلك، لم تتسرب الكثير من المعلومات عن الاجتماع الذي جمع الوفد التركي بمسؤولين روس في موسكو لبحث ملفي سورية وليبيا. إلا أنّ المؤشرات كانت تتجه لتفاهم حول الملف الليبي، ما ينعكس على ملف سورية وإدلب، قبل أن تتعكّر الأجواء خلال المباحثات في ما يخص الملف السوري، بعد رعاية موسكو لتوقيع مذكرة تفاهم بين حزب «الإرادة الشعبية» الذي يقوده قدري جميل، و«مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، الجناح السياسي لقوات سورية الديمقراطية (قسد)، والذي يشكّل الأكراد غالبية قيادته ويعمل ضمن مناطق الإدارة الذاتية الكردية. وتمت رعاية هذا التفاهم في الوقت ذاته الذي كانت تدور خلاله الاجتماعات بين الوفدين الروسي والتركي، وهو ما اعتبرته أنقرة تحدّياً لها، وفق مصادر إعلامية تركية.

وعلى الرغم من ذلك، أشارت المصادر لـ«العربي الجديد» إلى أنّ الجانبين اتفقا على مواصلة الجهود المشتركة بموجب البروتوكول الملحق باتفاق سوتشي والمبرم بين البلدين في 5 مارس/ آذار الماضي، بهدف إرساء الاستقرار في منطقة خفض التصعيد بإدلب، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على الزخم الحاصل في المسار السياسي.

تعرّضت الدوريات التركية الروسية للعديد من الهجمات (عز الدين إدلبي/ الأناضول)

اشتباكات بين المعارضة والنظام

جرح عناصر من قوات النظام جراء قصف من المعارضة على مواقع له بريف حماة وإدلب، وذلك رداً على استمرار قوات النظام في خرق اتفاق وقف إطلاق النار. وقالت مصادر من المعارضة لـ«العربي الجديد» إنّ الأخيرة قصفت بالمدفعية والصواريخ مواقع لقوات النظام، مساء الثلاثاء، في محور قرية البحصة بريف حماة الشمالي الغربي. كما دارت اشتباكات بين الطرفين في محور قرية كفربطيخ جنوب إدلب، سقط على أثرها جرحى في صفوف النظام.

قضية

حراك الظل في العراق: مساعٍ لإحياء التحالفات الانتخابية

بدأ الحراك الانتخابي يتصدّر الواجهة السياسية في العراق، مع دخول جميع الكتل الجو الانتخابي وبدء الحديث عن عودة تحالفات تقليدية في الانتخابات التشريعية المبكرة، المقررة في 6 يونيو المقبل، لمواجهة أي تجمّع نابع من ساحات الاحتجاجات التي اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**
سلام الجاف

تشهد العاصمة العراقية بغداد منذ أيام عودة واضحة للقاءات السياسية بين قادة الكتل والقوى الفاعلة في البلاد، بعد قطيعة دامت أشهراً عدة على خلفية أزمة تشكيل الحكومة، وذلك في حراك مبكر يمهّد لعقد التحالفات المرتقبة للانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 6 يونيو/ حزيران المقبل. ويؤكد مراقبون أن الانتخابات ستكون مهيأة لمفاجآت كثيرة، بفعل قانون الانتخابات الجديد الذي اعتمد نظام الدوائر الانتخابية المتعددة، في ظل تعدد القوى السياسية المدنية الجديدة، التي بوشر بإخراجها للعلن من رحم ساحات التظاهر للمشاركة في الانتخابات، في السياق، أكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن رئيس الوزراء في إدلب بعد التطوّرات الميدانية الأخيرة وتصعيد قوات النظام وحلفائها من خلال محاولات التسلل المتكررة على الجبهات، واستئناف القصف الجوي المحدود من قبل سلاح الجو الروسي. ونقلت وسائل إعلام سورية عن وكالة «تاس» الروسية، أول من أمس الثلاثاء، قولها إنّ تدريبات عسكرية مشتركة تمت بين القوات الروسية والتركية في محافظة إدلب. وبحسب الوكالة، فقد قال مدير مركز المصالحة الروسي في قاعدة حميميم الجوية، اللواء الكسندر غرين كيفيتش، إنّ روسيا أجرت تدريبات عسكرية مشتركة للمرة الأولى مع الجانب التركي في ريف إدلب. وأوضح أن عناصر من الشرطة العسكرية الروسية والجيش التركي تدرّبوا على إدلب، وأوضح أن عناصر من الشرطة العسكرية الروسية والجيش التركي تدرّبوا على استهداف «الجماعات المتطرفة التي ترفض المصالحة، وتسعى لتعطيل اتفاق الهدنة في محافظة إدلب». ولفت إلى أنّ التدريبات شملت كيفية سحب المعدات العسكرية وتقديم المساعدة الطبية العاجلة في حال إصابة أحد عناصر القوات الروسية أو التركية أثناء تسيير الدوريات أو القيام بمهام أخرى في المنطقة الشمالية الغربية من سورية. وبحسب كيفيتش، فإنّ الغاية من إجراء التدريبات المشتركة هي ضمان أمن وسلامة الدوريات المشتركة بين قوات البلدين على الطريق الدولي «أم 4».

يؤيد الكاظمي مشاركة ممثلين عن المحتجين في الانتخابات (فرانس برس)

نائبان في البرلمان العراقي من تحالفي «الفتح» و«القوى العراقية»، بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، لـ«العربي الجديد»، حول هذه اللقاءات، واعتبرا أنها تهدف لترميم الضرر الذي أصاب التحالفات بين الكتل ذاتها بعد تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وأزمة استقالة رئيس الحكومة السابق عادل عبد المهدي، وما رافقها من أزمات أخرى بشأن اختيار رئيس حكومة جديد.

وذكر نائب عن تحالف «الفتح» أن ما يجري حالياً بين الكتل هو «جس نبض»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التحالفات الجديدة سيحددها الاتفاق بين القوى السياسية على عدة ملفات مهمة مطروحة حالياً، أبرزها موضوع قانون انتخابي معدّل ومعتمد منذ ما بعد غزو 2003، يعتمد احتساب أصوات الناخبين الصحيحة على قاسم انتخابي هو 1,9، ويهدف إلى منع الأحزاب الصغيرة من الوصول إلى البرلمان)، في القانون الجديد، لن يدعم القوائم، فالانتخابات ستعتمد بقوائم واحدة أملاً بمنع تشتت أصوات تلك القوى، وسط خشية مماثلة لما هو الحال عليه لدى القوى السياسية العربية الشيعية التي تستشعر أيضاً تهديد القوى المدنية وترأجع شعبيتها».

أما النائب عن تحالف «الفتح»، عباس الزاملي، فرأى في حديث لـ«العربي الجديد» أن «التحالف بين الفتح ودولة القانون أمر وارد، ومن الممكن أن يضم كتل عطاء، والنهج الوطني وغيرهما، على اعتبار أنها جزء من تحالف البناء»، معتبراً أن «الذهاب إلى أبعد من ذلك أمر صعب، تحديداً مع تحالف سائرون والحكمة وغيرهما، فالتقارب معهما قد يكون غير ممكن». وأشار إلى أن «ملف التحالفات يعتمد على قانون الانتخابات، إذ إن إلغاء سانت ليغو (قانون انتخابي معدّ ومعتمد منذ ما بعد غزو 2003، يعتمد احتساب أصوات الناخبين الصحيحة على قاسم انتخابي هو 1,9، ويهدف إلى منع الأحزاب الصغيرة من الوصول إلى البرلمان)، في القانون الجديد، لن يدعم القوائم، فالانتخابات ستعتمد على الشخصيات المرشحة للانتخاب، وهو ما يجعل تحالفات ما قبل الانتخابات غير مفيدة».

بدوره، كشف عضو ائتلاف «دولة القانون»، كاظم الركابي، عن «استمرار الحوارات بين العامري والمالكي وقوى أخرى، في إطار التحضير لتشكيل تحالف لخوض الانتخابات المقبلة»، مشيراً في تصريحات صحافية، إلى أن «تفاصيل التحالف المرتقب تعتمد بالدرجة الأساس على شكل قانون الانتخابات الذي يحدد عملياً شكل التحالفات». وقلّل من «إمكانية إجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد لها، تحديداً مع عدم اكتمال قانوني الانتخابات والمحكمة الاتحادية، فضلاً عن تردّي الأوضاع الأمنية في المحافظات الجنوبية».

وتسعى الكتل الكبيرة التي انفردت بالحكم على مدى السنوات الماضية، لإجراء تعديلات على قانون الانتخابات بما ينسجم مع إرادتها ويمنحها فرصة الفوز بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات المقبلة، وسط تقاطعات مع كتل أخرى معارضة لها. أما «تحالف عراقيون»، بقيادة عمّار الحكيم، فيعمل على تصدر المشهد السياسي باستقطاب كتل سياسية تكون نواة تحالف انتخابي واسع.

في السياق، كشف النائب عن التحالف علي البديري، لـ«العربي الجديد»، أن «تحالفنا مفتوح على جميع القوى السياسية التي تؤمن بإعادة هيبة الدولة، وبأن يكون للدولة العراقية وجودها الإقليمي»، مشيراً إلى أن «الدولة في خطر وأن هيبتها غير مثبتة، وأن رئيس الوزراء يعمل جاهداً لتحقيق ذلك، ويجب على القوى السياسية التي تسعى لإعادة هيبة الدولة أن تكون داعمة له». وشدّد على أن «هناك ضرورة لأن يتشكل تحالف قوي يؤسس لفترة انتخابية مقبلة، وأن تفرض الدولة نفسها، إذ لا تعاد هيبة الدولة إلا من خلال وحدة الكتل السياسية».

إلغاء سانت ليغو في القانون الجديد لن يدعم القوائم

البعض لا يستطيع الخروج من دائرة التحالفات التقليدية

من جهته، يبدو تحالف «سائرون» بقيادة مقتدى الصدر، بعيداً عن حركات الاستقطاب الانتخابي، إلا أنه لم يستبعد إمكانية تحالفه مع القوى التي تؤمن برؤيته السياسية. وقال النائب عن التحالف صباح العكيدي، لـ«العربي الجديد»، إن «التحالفات السابقة لم تقدم شيئاً للبلاد، لذلك كان سائرون بعيداً عنها، لذلك تحتاج المرحلة القادمة إلى تفاهمات وتوافقات»، مضيفاً أنه «ليست لدينا أي نية للتحالف مع أي جهة، لأن أغلب التحالفات تبنى وفقاً لمصالح خاصة، وهذا أمر مرفوض بالنسبة إلينا».

ويرى مراقبون أن القوى السياسية التي تسعى لتعطيل إجراء الانتخابات، لا تستطيع الخروج من دائرة التحالفات التقليدية، وستحاول التأثير على الانتخابات. وهو ما يشير إليه الخبير بالشأن السياسي العراقي علي الفتلاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، بالقول إن «تلك القوى تجد نفسها محاصرة بين الحراك الشعبي وبين موعد إجراء الانتخابات الذي أعلن عنه بشكل مفاجئ، الأمر الذي دفعها نحو السعي لإعادة هيكلة تحالفاتها القديمة التي تعتمد على الطائفية، وستستخدم المال للتأثير على الانتخابات». وشدّد على أن «فوز التحالفات التقليدية في الانتخابات المقبلة أمر مستبعد إذا كانت الانتخابات نزيهة، إلا أن المخاوف تكمن بإمكانية التأثير عليها، لأن تلك القوى ستبذل كل ما بوسعها للفوز، ولا سيما أنها تعتبر أن مستقبلها السياسي بات على المحك».

رصد

ماكرون وصالح في بغداد أمس (صباح عرار/فرانس برس)

ماكرون في بغداد: «داعش» ورفض التدخل الأجنبي

بغداد ـ **براء الشمري**

زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الأربعاء، العراق، في زيارة دامت ساعات معدودة، تحدث فيها عن تنظيم «داعش» والتدخل الأجنبي. وفي ختام يومه في بغداد، تحدّث ماكرون، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره العراقي برهم صالح، فأكد مواصلة دعم فرنسا للعراق. وأفاد بأن الحرب على تنظيم «داعش» لم تنته، حتى وإنْ تمت هزيمة التنظيم منذ سنوات. ولفت الرئيس الفرنسي إلى أن بناء سيادة العراق يمثل أمراً مهماً للعراقيين والمنطقة، مشدداً على «خطورة التدخلات الخارجية في شؤونه، لأنها ستُضعف الحكومة والدولة العراقية، ومن مصلحة المجتمع الدولي دعم العراق، لأنه يمتلك إرادة إصلاحية واضحة».

وأضاف: «نحن هنا اليوم في بغداد وسنكون هنا غداً». من جانبه، شدد صالح على ضرورة «العلاقة مع فرنسا والتطلع إلى تطويرها». وأضاف «بحثت معه (ماكرون) الأوضاع التي يشهدها العراق والمنطقة، وبلادنا تتطلع إلى دور محوري في المنطقة، لأننا لا نريد أن يكون العراق ساحة للصراع». وأضاف أن الحرب على الإرهاب تتطلب دعم الأصدقاء والمجتمع الدولي.

وكان ماكرون قد وصل صباح أمس إلى العراق، بعد زيارة استمرت يومين للبنان، واعتبر فور وصوله أن «العراق يواجه تدخلات خارجية منذ سنوات، والحرب على الإرهاب لم تنته». والتقى الرؤساء الثلاثة، صالح، ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، بصورة مشتركة في قصر السلام ببغداد. وبحسب وسائل إعلام كردية، فإن رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني، حضر اجتماع الرؤساء الثلاثة مع ماكرون. ونقلت عن مصادر سياسية قولها إن زيارة رئيس إقليم كردستان إلى بغداد جاءت بناءً على طلب من الرئيس الفرنسي، بسبب ضيق الوقت الذي لن يتيح لماكرون فرصة زيارة أربيل، لاقتصار زيارته إلى بغداد لبضع ساعات فقط.

في المقابل، كشفت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» عن أن الرئيس الفرنسي سيحاول إجراء وساطة بين الحكومة العراقية الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان لحل الخلاف الحالي بشأن مرتبات موظفي الإقليم وملف النفط والغاز، وسط ترجيحات بأن الوساطة يطلب كردي وليس بأن الوساطة بطلب كردي وليس مبادرة من ماكرون، لعلاقة مسؤولي الإقليم مع الجانب الفرنسي. ولفتت إلى أن نتائج الوساطة قد تتوضّح قريباً.

وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، عامر الفايز، إن «زيارة ماكرون إلى العراق تابعة من رغبة فرنسا في ترتيب أوراق المنطقة»، معتبراً في تصريحات صحافية أن «العراق يحظى بأهمية سياسية واقتصادية وأمنية في المنطقة». ورجح أن تقوم باريس بتقديم مساعدات لبغداد، مؤكداً أن العراق يمثل أرضاً خصبة للاستثمار، وأن فرنسا تريد دورها في البناء والإعمار والاستثمار. وأشار إلى أن زيارة الرئيس الفرنسي لا تخلو من التعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية وتبادل المعلومات بين الطرفين. من جهته، اعتبر عضو مجلس النواب العراقي سعران الأعاجيبي، أنّ هذه الزيارة تمثل دعماً للحكومة العراقية.

شرق غرب

إيران تشيد بدعم مجلس الأمن

أشاد الرئيس الإيراني حسن روحاني (الصورة)، أمس الأربعاء، بوحدة أطراف الاتفاق النووي، بعد فشل جهود واشنطن في إعادة فرض العقوبات الدولية على بلاده، وبموقف مجلس الأمن الدولي الرافض لذلك أيضاً. وقال روحاني في اجتماع للحكومة، إن «ما يبعث على الارتياح أن مجموعة 1+4 أعلنت بوضوح تمسكها بالاتفاق، وأن أميركا لا يحق لها استغلال الاتفاق الذي خرجت منه»، مشيراً إلى اتصاله برئيس مجلس الأمن الحالي، سفير النيجر في الأمم المتحدة عبدو أباري، الذي أبدى «رؤية متطابقة مع طهران».

(فرانس برس)

الصين ترفض تقريراً أميركا حول روؤسها النووية

رفضت وزارة الخارجية الصينية، أمس الأربعاء، تقريراً جديداً لوزارة الدفاع الأميركية توقع أن تزيد بكين عدد رؤوسها النووية إلى الضعف في السنوات الـ10 المقبلة، فيما تمتلك الصين أكثر من 200 رأس حالياً. وأكدت المتحدثة باسم الخارجية الصينية، هوا تشون ينغ، رفض بلادها للتقرير، مشددة على أنه «حافل بالتحامل».

(رويترز)

الرئيس البلغاري يدعو الحكومة الى الاستقالة

دعا الرئيس البلغاري رومين رادیف (الصورة)، أمس الأربعاء، الحكومة، إلى الاستقالة إثر احتجاجات شعبية للمطالبة بتنحي رئيس الوزراء بويكو بوريسوف. وقال رادیف، أمام البرلمان، إن استقالة بوريسوف وحكومته هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، فيما يخطط الأخير لكسب المشرعين لبدء مناقشات حول دستور جديد، قد تبقيه في منصبه حتى انتخابات مارس المقبل.

(أسوشييتد برس)

اليابان: مستشار مقرب من آبي يترشح لخلافته

أعلن يوشيهيدي سوغا، مستشار رئيس الحكومة الياباني المستقيل شينزو آبي، أمس الأربعاء، ترشحه لخلافته، وسط دعم متزايد له من الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم. وتعهد سوغا بمواصلة عمل آبي الذي استقال لأسباب صحية، بعدما عمل لسنوات مستشاراً له، ومتحدثاً باسم الحكومة، ومنسق سياسات بين الوزارات والوكالات الحكومية. ورأى أنه يجب تجنب أي «فراغ سياسي، وعدم تضييع الوقت».

(فرانس برس)

الوكالة الذرية تحذّر من أنشطة كوريا الشمالية

حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تقريرها السنوي الذي صدر أمس الأربعاء، من استمرار الأنشطة النووية لكوريا الشمالية والذي يشكل مصدر «قلق جدي»، وانتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، فيما أكدت صور بالأقمار الصناعية لمؤسسة «38 نورث» البحثية أن القوات الكورية الشمالية تتدرب على الأرجح للعرض العسكري الشهر المقبل في الذكرى الـ75 لتأسيس حزب العمال الكوري. ويأتي ذلك في وقت بحث نائب وزيرة الخارجية الأول الكوري الجنوبي تشيه جونغ كون، في اتصال مع نظيره الأميركي ستيفن بيغن، استئناف الحوار حول كوريا الشمالية.

(رويترز، فرانس برس، قنا)

خاص

تصطدم الجهود الدولية لتثبيت وقف النار في ليبيا تمهيداً لحل سياسي، بعراقيل من قبل خليفة حفتر، الذي يرفض إخلاء مدينتي سرت والجفرة من السلاح، مع استمرار مليشياته بخرق الهدنة، بالتوازي مع حصولها على راجمات صواريخ إسرائيلية من الإمارات

حفتر يتلكأ في قبول حل بإخلاء سرت والجفرة من السلاح (عبدالله دوما/فرانس برس)

الهدنة الليبية مهددة

راجمات صواريخ إسرائيلية «لينكس» إلى حفتر من الإمارات

القاهرة، طرابلس ـ العربي الجديد

ما زال قائد مليشيات شرق ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر يرفض رفع الاستجابة للجهود الدولية الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار، تمهيداً للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة الليبية، بدعم من دولة الإمارات، التي تواصل محاولاتها الرامية إلى إفشال الاتفاق، على الرغم من التحذيرات الأميركية. فبالتزامن مع خرق مليشيات حفتر وقف إطلاق النار واستهداف قوات حكومة الوفاق قرب سرت بهجومين، أحدهما بـ12 صاروخ «غراد»، فإن اللواء المتقاعد يرفض حتى الساعة التخلي عن سيطرته على مواقع النفط، ويتلكأ في قبول الحل المقترح بجعل سرت والجفرة منطقتين خاليتين من السلاح. وفي هذا السياق، كشفت مصادر مقرّبة من معسكر شرق ليبيا، لـ«العربي الجديد»، عن وصول دفعة جديدة من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى مليشيات حفتر تضمنت 5 راجمات صواريخ إسرائيلية من طراز «لينكس»، تمهيداً للدفع بها إلى مناطق التماس مع قوات حكومة الوفاق. مع العلم أن هذه الراجمات تنتجها شركة «آي أم آي» الإسرائيلية، ودخلت الخدمة في جيش الاحتلال مطلع الألفية، لتعزيز قدرة القوات البرية الإسرائيلية التي تعول عليها للسيطرة على الأراضي لتقديم الدعم للقوات البرية. وحلّت «لينكس» في المركز الرابع من بين أفضل 10 راجمات في العالم، ويمكن تثبيتها على عربات 6×6 وأخرى 8×8، ويمكنها إطلاق أنواع عدة من الصواريخ بعيارات مختلفة تتراوح بين 122 ميليمتراً و400 ميليمتر. ويعدّ من أبرز طرز الصواريخ التي تطلقها الراجمة الإسرائيلية صواريخ «غراد» عيار 122 ميليمتراً التي يتراوح مداها بين 20 و40 كيلومتراً، ويمكنها حمل وإطلاق 40 صاروخاً من هذا النوع ضمن حاويتي إطلاق.

وتستخدم «لينكس» صواريخ «أكولار» من عيار 160 ميليمتراً التي يتراوح مداها بين 40 إلى 45 كيلومتراً، ويمكنها حمل وإطلاق 26 صاروخاً من هذا النوع، إضافة إلى صواريخ «لار . 160» من نفس العيار مع قدرات مقاربة. وكذلك تستخدم الراجمة صواريخ «إكسترا» من عيار 200 ميليمتر، ويمكنها حمل وإطلاق 8 صواريخ من هذا النوع بمدى يصل إلى 150 كيلومتراً، فضلاً عن صواريخ «ديلايلا . جي أل»، النسخة الأرضية من صاروخ «كروز» المخصص للإطلاق من منصات، ويمكن لكل راجمة حمل وإطلاق صاروخين من هذا النوع بمدى يصل إلى 250 كيلومتراً، مع دقة عالية في إصابة الأهداف بخطأ لا يتجاوز المتر الواحد. ويمكن لراجمة «لينكس» إطلاق صواريخ «لورا» البالستية التكتيكية قصيرة المدى، والتي تصل إلى مدى 400 كيلومتر مع رأس حربي بوزن أقصاه 600 كيلوغرام، ويحلق الصاروخ بسرعة 6 ماخ (سرعة الصوت). وزوّدت الشركة المصنّعة للراجمة بنظام القيادة والسيطرة «سي 4 آي»، لمدّ المنظومة بالبيانات والمعلومات عن الأهداف بواسطة الطائرات من دون طيار والأقمار الصناعية والأنظمة القتالية وعناصر الاستطلاع. تجدر الإشارة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تزود فيها الإمارات حليفها حفتر بأسلحة إسرائيلية، إذ كشفت مصادر خاصة في وقت سابق لـ«العربي الجديد» عن تزويد أبوظبي مليشيات حفتر بعدد من الطائرات المسيّرة من دون طيار، كان من بينها 3 مسيرات إسرائيلية الصنع، من طراز «هيرون تي بي 2» المعروفة باسم «إتيان». وأكد المتحدث باسم غرفة عمليات سرت الجفرة، عبد الهادي دراه هبوط طائرة شحن عسكرية من نوع «أنتونوف» تابعة لمليشيات حفتر في قاعدة القرضابية في سرت، يوم الأحد الماضي.

في غضون ذلك، أعلنت قوات الوفاق أمس الأربعاء، أن مليشيات حفتر أطلقت 6 صواريخ «غراد» باتجاه تمركزات قواتها غرب مدينة سرت. وقال المتحدث باسم هذه القوات محمد قنونو، في تصريح أورده حساب عملية «بركان الغضب» عبر «فيسبوك»، إن قواته «رصدت عند الساعة 00:06 خرقاً لإعلان وقف إطلاق النار، هو الثاني من نوعه في أقل من 72 ساعة». وتابع: «أطلقت مليشيات حفتر 6 صواريخ غراد تجاه مواقع تمركزات قواتنا غرب سرت». وأوضح أن قوات الوفاق على «أهبة الاستعداد وفي انتظار تعليمات القائد الأعلى (فائز السراج) للتعامل والرد على مصادر النيران في المكان والزمان المناسبين».

وجاء خرق وقف النار بالتزامن مع زيارة لوزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية جوزيب بوريل، إلى ليبيا الثلاثاء، حيث بحثا مع رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، ورئيس حكومة الوفاق في طرابلس فائز السراج سبل الحل السلمي للصراع الدائر في ليبيا. ورحّب بوريل، في منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالتزام برلمان طبرق بإنهاء الحصار النفطي وتنفيذ الاتفاق الأخير لوقف إطلاق النار، المعلن في 21 أغسطس/آب الماضي. وأشار إلى أنه بحث مع صالح قضايا الحل السلمي للصراع الدائر في ليبيا ومواصلة الحوار السياسي في إطار مسار برلين.

لكن مصادر ليبية مطلعة كشفت لـ«العربي الجديد» أن مباحثات المسؤولين الأوروبيين مع صالح اصطدمت بمواقف رافضة من جانب حفتر. وذكرت المصادر أن صالح أبلغ دي مايو وبوريل بعدة مطالب، من بينها تجميد عائدات النفط، وأن تستمر مليشيات حفتر بتأمين الحقول والموانئ النفطية كونها «المؤسسة العسكرية الشرعية»، مؤكداً لهما أن حفتر غير راغب في التخلي عن سيطرته على مواقع النفط. وأضافت المصادر أن صالح لا يزال واقعاً تحت ضغوط حفتر الذي يتلكأ في القبول بحل يقوم على جعل سرت والجفرة منطقتين خاليتين من السلاح، ويرى أنه حل سيفقده السيطرة على المنطقتين، ما يعمّق هزيمته العسكرية. وكانت مصادر ليبية قد كشفت لـ«العربي الجديد» في وقت سابق عن بدء مساعي دولية للضغط على الأطراف الليبية من أجل التوقيع على اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار في إحدى العواصم العربية، تمهيداً لعملية سياسية جديدة، مشيرة الى أن «الاتصالات التركية الروسية الحالية هي جزء من التمهيد للتوقيع النهائي في ليبيا». وأعلنت وزارة الخارجية التركية، الثلاثاء، بعد زيارة وفد برئاسة نائب وزير الخارجية التركي سادات أونال، إلى موسكو، اتفاق البلدين على ضرورة تحديد آليات إخلاء مدينتي سرت والجفرة من القوات العسكرية، لتحقيق وقف إطلاق نار دائم ومستدام في ليبيا، والاتفاق على مواصلة اللقاءات من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية.

خرقان لمليشيات حفتر للهدنة بإطلاق صواريخ غرب سرت

حفتر غير راغب في التخلي عن سيطرته على مواقع النفط

مقبرة جماعية

أعلنت حكومة الوفاق، أمس، العثور على مقبرة جماعية جديدة في ترهونة جنوب طرابلس، يُرجح أن مليشيات خليفة حفتر مسؤولة عنها، وقال المسؤول في «الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين»، عبدالعزيز الجعفري، لـ«الأناضول»، إن «المقبرة تحوي عدداً غير محدد من الجثامين».

تقرير

حكومة المشيشي: خسر الرئيس وانتصر مرشحه

فشل الرئيس التونسي قيس سعيّد في عرقلة نيل حكومة هشام المشيشي الثقة في البرلمان، عقب الخلافات بينهما في الأيام الأخيرة

صلاح الدين الجورشي

نالت حكومة هشام المشيشي الثقة في البرلمان التونسي، فجر الأربعاء، بنسبةٍ مريحة بلغت 134 صوتاً، ما اعتبره عددٌ من الأحزاب والكتل البرلمانية، انتصاراً على الرئيس قيس سعيّد، الذي حاول بطرق عدة غير مباشرة، إضعاف حظوظ المشيشي في المرور. فهل يمكن الحديث عن هزيمة للرئيس التونسي، وانتصار لمرشحه؟

لكلّ حكومة تشكلت في تونس بعد الثورة، قصّة مختلفة في حيثياتها وكواليسها عن الأخرى. حكومة هشام المشيشي ليست استثناءً في هذا السياق، بل لعل مسارها يعتبر الأغرب والأكثر إثارة مقارنة بالحكومات السبع السابقة. فرئيسها كان شخصية غير معروفة لدى الرأي العام، وأيضاً لدى النخبة السياسية. تحمّل الرجل مسؤوليات في دواوين بعض الوزارات، وفهم الدولة من داخل مؤسساتها. لكن فجأةً، التفت إليه الرئيس سعيّد. ولم يتوقع أحدٌ أن الرجل الذي تمّ انتقاؤه بعنايةٍ، سيتخذ مسافة من الرئيس الذي أصبح بدوره غير راغب فيه ويتمنى إسقاطه في البرلمان؟ كان سعيّد يتوقع أن المشيشي سيكون ساعده الأيمن والوفي له، لتعزيز نفوذه داخل مؤسسات الدولة، وأن يستعين به من أجل تحجيم دور الأحزاب وتقليص نفوذها وتقليم أظافرها. كما اعتقد أن المشيشي سيبقى بعيداً كل البعد عن خصوم الرئيس السياسيين، وفي مقدمهم حركة «النهضة» و«قلب تونس».

المشيشي شخصية مستقلة فعلاً، لكنه اصطدم بإصرار القصر الرئاسي على التوسع في تعيين أعضاء الفريق الحكومي. لم يعترض على ذلك بداية الأمر، لكنه في لحظة ما شعر بكونه قد أصبح مخيّراً بين أمرين: الاستسلام لرغبة القصر، ما سيجعل منه وزيراً أول ضعيفاً، أو أن يتمسك بالصلاحيات التي حدّدها الدستور، فيكون بذلك رئيساً حقيقياً للحكومة، وهو الطريق الذي اختاره في النهاية.

غضب سعيّد كثيراً، فقام بخطوة غير مدروسة حين اجتمع برؤساء الأحزاب الأربعة التي شكّلت حكومة الفخفاخ، ومن بينها «النهضة»، وذلك ليلة انعقاد جلسة البرلمان. هذا الاجتماع المفاجئ الذي قيل عنه الكثير، والذي استمر لأكثر من ثلاث ساعات، تخللته أحياناً فترة من الصمت الجماعي. التفت رئيس الدولة إلى ضيوفه، خصوصاً رئيس البرلمان و«النهضة» راشد الغنوشي، وأكد على أنه لا ينوي حلّ البرلمان وفق ما يسمح له به الدستور في حال عدم التصويت على حكومة المشيشي. كأنه بذلك يطمئن الأحزاب التي تخشى الذهاب إلى انتخابات مبكرة، وما عليها في المقابل سوى التخلي عن إنقاذ المشيشي.

وما زاد في إضفاء الغموض على هذا السيناريو، استعداد رئيس الجمهورية لتفعيل المادة 100 من الدستور التي تتعلق بحالة حدوث شغور على رأس الحكومة، وذلك من خلال إبعاد الياس الفخفاخ الذي أحيل ملفه المتعلق بتضارب المصالح على القضاء، والإبقاء على حكومته المستقيلة مع تعيين أحد وزرائها ليتولى رئاستها.

فاجأ سعيّد الجميع بهذا الاقتراح الغريب والمثير للجدل، الذي كشف عن مدى حرصه على تكييف بعض الجوانب الدستورية من أجل الاحتفاظ بإدارته للشأن الحكومي وكل مكونات السلطة التنفيذية، وهو ما اعتبره بعض خصومه محاولة منه لإحداث «انقلاب ناعم». غير أن النتيجة جاءت معاكسة للنوايا الرئاسية. ازدادت مخاوف المشيشي من ساكن قرطاج الذي عيّنه في منصبه الجديد، وبدل أن يفكر في الانسحاب والاستقالة مثلما «نصحه» البعض، أظهر قدراً عالياً من الثقة في النفس، وقرّر أن يعيد النظر في خطته، ويتجه مباشرة نحو الأحزاب المستعدة لدعمه في البرلمان، وهو ما حصل فعلياً. في ضوء هذه النتيجة، تحاول الأحزاب التي على خصومة مع قيس سعيّد حشره في زاوية ضيقة ودفعه نحو الاعتراف بالهزيمة. قال راشد الغنوشي على إثر انتهاء عملية التصويت إن «البرلمان ممثل الشعب وصاحب السيادة ومصدر السلطات»، وفي ذلك رسالة مباشرة إلى رئيس الجمهورية الذي يرفع شعار «الشعب يريد». كما طالبه رئيس «قلب تونس»، نبيل القروي، بـ«الاعتذار من الشعب التونسي واحترام الدستور وعدم التدخل في صلاحيات رئيس الحكومة». هذه اللغة الانتصارية للأحزاب، لن تدفع بقيس سعيّد إلى الاستسلام والقبول بالأمر الواقع، وإنما قد تدفعه نحو ردود فعل من شأنها أن تضفي مزيداً من التعقيد على المشهد السياسي. فعلاقة ساكن قرطاج برئيس الحكومة قد تصبح أكثر انكماشاً، وقد يعود الصراع بين رأسي السلطة التنفيذية كما كان من قبل في عهد الباجي قايد السبسي، في ظلّ حكومة يوسف الشاهد مع اختلاف الأشخاص والسياقات والخبرات. أم ربما يعود الرشد للجميع في ظلّ المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد البلاد والعباد.

لم يكن متوقعاً أن يتخذ المشيشي مسافة من الرئيس قيس سعيد

قدّمت الأحزاب الدعم السياسي للمشيشي (ياسين قايدي/الأناضول)

قضية

ليست قضايا الثراء خارج القانون لأبناء وأقارب المسؤولين في الجزائر بجديدة، لكنها تعود اليوم إلى واجهة الأحداث مع الحديث عن ثراء أبناء قائد الجيش الراحل أحمد قايد صالح

أبناء مسؤولي الجزائر

استغلال نفوذ وتلاعب بالمال العام وثراء خارج القانون

الجزائر ـ عثمان لحياني

تعيد قصص ثراء أبناء قائد الجيش الراحل الفريق أحمد قايد صالح، التي كُشف عنها في الصحف قبل أيام، وأثيرت بشأنها شكوك وتساؤلات قبل سنوات من الآن من دون أن تُفتح حولها تحقيقات بسبب وجود قايد صالح على رأس الجيش، إلى الواجهة، قصص «أبناء الذوات» والمسؤولين النافذين في البلاد منذ نهاية الثمانينيات، إذ أثيرت قصة توفيق نجل الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد حينها. ففي نهاية الثمانينيات وبعد دخول الجزائر عهد التعددية السياسية، أثيرت للمرة الأولى قضية فضيحة مالية وامتيازات حصل عليها أحد المقربين من توفيق بن جديد، نجل الرئيس الشاذلي بن جديد، ولم تكن الظروف تسمح حينها بالكشف عن كل تفاصيل القضية، لكن الشركات التي أسسها نجل الرئيس في السنوات اللاحقة في مجال الخدمات والنقل الجوي والأشغال العامة والبناء، أظهرت أنه استفاد من نفوذ والده، وورد اسم توفيق بن جديد في قضية «بنما بيبرز» والتي كشفت تأسيسه لشركة في بنما تدعى «فايغايت كور» حاز على 60 في المائة من أسهمها.

اليوم وبغض النظر عن دوافع وملابسات وتوقيت طرح قضية أملاك عائلة قايد صالح، سواء أكانت لعلاقة ذلك بمسار محاربة الفساد، أم لطابع انتقامي، فإن الثروة المشبوهة لأبناء قائد الجيش الراحل لم تكن سراً في أي وقت سابق، إذ كان الحديث عنها منذ فترة سابقة، ولا سيما حصول ابنيه عادل وبومدين على مشاريع صناعية وعقارات وقطع أرض بالدينار الرمزي، وفرن يموّن ثكنات الجيش في إطار صفقة، والحصول على مطحنة لتحويل القمح ومحطة لتعبئة المياه وهكتارات كاملة وامتيازات أخرى تم بيعها. يضاف إلى ذلك ميناء جاف تم إغلاقه قبل فترة، وحصول صحيفة «ايدوغ نيوز» التي تصدر في ولاية عنابة شرقي الجزائر ويملكها عادل قايد صالح على عائدات مبالغ فيها من الإعلانات العمومية.

قبل إثارة قضية ثراء أبناء قائد الجيش الراحل، كان الجزائريون على موعد مع قضية أكثر إثارة لها علاقة بعائلة القائد السابق للأمن العام عبد الغني هامل، فقد كشف القضاء الجزائري خلال محاكمة العائلة عن أملاك طائلة وثراء خيالي لأبناء هامل الأربعة، أميار وشفيق ومراد وشهيناز هامل، وزوجته علاني سليمة، وأدينوا بالسجن لفترات تتراوح بين خمس و15 سنة. وتم الكشف عن امتلاك العائلة ما مجموعه 35 شقة وأكثر من 15 حساباً مصرفياً تحوي ملايين الدينارات، فابنة هامل التي لا يتجاوز عمرها 25 عاماً تحوز وحدها على شقق وفيلات حصلت عليها خلال فترة دراستها في الجامعة.

اثنان من أبناء رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق عبد المالك سلال، وهما ريم وفارس، حصلا على ثروة كبيرة وممتلكات عقارية عديدة، بفعل سلطة ونفوذ والدهما وقربه من الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، إذ حصل فارس على أسهم في مصنع للسيارات يمتلكه أحد رجال الأعمال، وأدانته المحكمة قبل أشهر بالسجن لمدة سنتين بتهمة الفساد، فيما استفادت شقيقته ريم من عقارات وأراضٍ زراعية في ولايتي قسنطينة شرقي البلاد وتيبازة قرب العاصمة الجزائرية، ويشتبه في تهريبها أموالاً إلى الخارج، إذ إنها تمتلك عقارات في فرنسا. ولم يشذّ رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى عن القاعدة، وتصرف نجله أمين بالطريقة نفسها، فقد وجد الطريق سالكاً للحصول على امتيازات وقروض مصرفية لتأسيس شركة خاصة تعمل في مجال الخدمات والمعلوماتية، وحاز بسبب هذا النفوذ على صفقات خارج القانون، ونقل جزءا من ثروته إلى الخارج، فاقتنى عقارات في دبي وبرشلونة، كانت محل تحقيقات معمّقة من قبل القضاء وأجهزة مكافحة الفساد وتم استدعاؤه إلى المحكمة قبل أشهر، ونفى التهم الموجهة إليه.

يمكن الحديث في السياق عن العديد من الأمثلة عن استغلال السلطة والنفوذ واستفادة أبناء المسؤولين من الامتيازات والحصول على تسهيلات غير قانونية للاستيلاء على عائدات مالية وعقارات، وعقود عمل وتمثيل لكبرى الشركات الدولية، إذ استفاد كل من خلدون وسينا، وهما نجلا وزير الطاقة السابق شكيب خليل، من نفوذ والدهما للعمل كوسيطين لصالح شركات نفط أجنبية حصلت بموجب ذلك على عقود في الجزائر، مقابل دفعها علاوات لهما (خليل ونجلاه مطلوبون من قبل القضاء الجزائري منذ عام 2014). وقبل سنوات، استغل فريد بجاوي اسم عمه وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي ونفوذه، للحصول على صفقات لصالح شركات نفط وغاز أجنبية مقابل حصوله على علاوات ورشاوى، وهو يوجد منذ أغسطس/آب 2013 على لائحة الإنتربول للمطلوبين دولياً بسبب ملاحقته في الجزائر في قضية ما يعرف بقضية «سوناطراك» (شركة المحروقات الجزائرية). ناهيك بعشرات الأمثلة عن استفادة أبناء المسؤولين من التعيينات في مناصب دبلوماسية في الخارج، على غرار مهدي ريمون نجل وزيرة التربية السابقة نورية بن غبريط، العضو في البعثة الأممية في نيويورك، واستفادات أخرى من شقق سكنية ومنح وامتيازات مختلفة، بعضها لم يتم التعامل معه.

يعتقد الكثير من المتابعين لقضايا العلاقة بين الفساد وأبناء رجالات السلطة والجيش وعائلاتهم، أن هذه الظاهرة تستمر في كل المراحل وتنتقل من مجموعة إلى أخرى حسب ظروف وطبيعة السلطة الحاكمة، وتتزايد أكثر في المراحل التي تتوفر فيها الأموال في الخزينة العامة، على غرار العقدين الأخيرين ولا سيما في ظل حكم بوتفليقة. ويؤكد الباحث والأكاديمي محمد ضيف، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «توزيع الفساد وتعميمه، تحوّلا في بعض الفترات إلى أسلوب حكم، وهما نوع من تقسيم المغانم لأجل ضمان سكوت كل الأطراف وشراء ذممها، وتوريط الجميع للجميع ليصبح من غير الممكن لأي طرف استهداف الآخر». ويضيف أن «غياب الإصلاح السياسي والمؤسسات الديمقراطية في الجزائر هو ما يتيح للمجموعات الحاكمة ومجموعات النفوذ التلاعب بالمال العام، والحصول على العائدات والامتيازات خارج القانون»، لافتاً إلى أنه «على الرغم من المحاكمات التي تمت والقضايا التي انكشفت، فإن لا شيء يمنع تكرار قضايا مشابهة واستفادات لأبناء المسؤولين الحاليين من امتيازات خارج القانون، لأن المؤسسات الرقابية والقضاء والصحافة والإدارات ما زالت مسيجة بالإكراهات السياسية وغير قادرة على إنفاذ القانون وتطبيقه بحذافيره، بحيث تتدخل عوامل أخرى وسلطة الأمر الواقع في التطبيق المشوّه للقوانين».

الثروة المشبوهة لأبناء قايد صالح لم تكن سراً في السابق

تعميم الفساد لتقسيم المغانم وضمان سكوت كل الأطراف

طالب الحراك الشعبي بالعدالة ومحاسبة الفاسدين (العربي الجديد)

رصد

فرنسا تفتتح محاكمة اعتداء «شارلي إيبدو»

افتتحت فرنسا المحاكمة باعتداءات 2015، فيما لا يزال خطر الإرهاب قوياً في هذا البلد، وهو ما تواصل باريس سعيها لاحتوائه

بدأت أمس الأربعاء، في باريس، محاكمة 14 شخصاً، متهمين بتقديم المساعدة اللوجستية لمتطرفين ثلاثة نفذوا هجمات في 7 و8 و9 يناير/ كانون الثاني 2015، طاولت مجلة «شارلي إيبدو» الأسبوعية الساخرة، وأودت بحياة ضابطة شرطة البلدية كلاريسا جان فيليب في منطقة مونتروج على أطراف العاصمة، كما أدت إلى مقتل رهائن يهود في متجر «هايبر كاشير» في منطقة بور دو فانسين، شرقي باريس. وكانت هذه الهجمات قد مثّلت بداية لموجة من العنف «الجهادي» في فرنسا، جعلت من مكافحة الإرهاب والتطرف أولوية لباريس، وجعل البلاد تدخل في حال «طوارئ». وتعد المحاكمة التي كان مقرراً أن تبدأ الربيع الماضي، وتأخرت بسبب أزمة وباء كورونا، الأولى في قضية إرهاب على الأراضي الفرنسية، منذ عام 2017، حين أجريت محاكمة خصصت لاعتداءات تولوز ومونتوبان، في عام 2012، والتي نفذها الفرنسي من أصول جزائرية محمد مراح. وتستمر المحاكمة الحالية حتى 10 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

وفي السابع من يناير/ كانون الثاني 2015، فتح سعيد وشريف كواشي، المسلحان ببنادق آلية، النار في مكاتب مجلة «شارلي إيبدو»، التي كانت قد أثارت غضب العالم الإسلامي قبل 10 سنوات بنشرها مجموعة رسوم كاريكاتورية اعتبرت مسيئة للنبي محمد. وأدى الهجوم على المجلة، والذي تبناه تنظيم «القاعدة»، إلى مقتل معظم أفراد طاقمها، مع سقوط 12 قتيلاً.

وفي اليوم التالي، قتل أميدي كوليبالي، أحد معارف شريف كواشي، الشرطية الفرنسية كلاريسا جان فيليب في منطقة مونتروج على أطراف العاصمة بالرصاص. وفي 9 يناير، قتل كوليبالي أربعة يهود في متجر «هايبر كاشير» لبيع المأكولات اليهودية، وقال في تسجيل مصور إنه يعمل باسم تنظيم «داعش». وقتلت الشرطة المهاجمين الثلاثة في مواجهات منفصلة.

ويواجه المتهمون الـ14، ومنهم ثلاثة سيحاكمون غيابياً، وقد لا يكونون على قيد الحياة، اتهامات، منها تمويل الإرهاب والانضمام لمنظمة إرهابية وتزويد المهاجمين بالسلاح. والمتهمون الغائبون، هم حياة بومدين، رفيقة كوليبالي وقت الهجمات، والأخوان محمد ومهدي بلحسين. وسافر الثلاثة إلى مناطق كان «داعش» يسيطر عليها في سورية، قبل أيام من الهجمات، ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى اليوم. ويشتبه في تورط المتهمين، بدرجات متفاوتة، بتقديم دعم لوجستي للأخوين كواشي ولكوليبالي. ووفقاً لأقوال فريق الدفاع عن المتهمين الذي تمثله صفية عكوري، فإن محكمة الجنايات الخاصة لديها «المهمة الصعبة المتمثلة في الحكم على الحقائق التي لن يكون الجناة الرئيسيون حاضرين فيها، ولا يمكنهم تقديم إفاداتهم». من جهته، أوضح المدعي العام جان فرانسوا ريكار لقناة «فرانس أنفو»، أنه «بالنسبة إلى البعض كان وجود منفذي العملية سيعطي المحاكمة وزناً خاصاً»، لكنه رفض فكرة أن «المحاكمة ستكون محاكمة الأيدي الصغيرة، ولن تكون أقل أهمية لعدم وجود الجناة المباشرين».

وأودى عنف المتطرفين بحياة أكثر من 250 شخصاً في فرنسا، منذ هذه الهجمات، التي ألقت الضوء على الصعوبات التي واجهت فرنسا لاحتواء تهديد متشددين محليين وأجانب. وعشية المحاكمة، وبعد يوم من إعادة «شارلي إيبدو» نشر الرسوم التي تسخر من النبي، جدّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر صحافي في بيروت، الدفاع عن «حريّة التجديف» في بلاده. وقال ماكرون، في إشارة إلى المحاكمة، إنه «غداً سيذهب تفكيرنا جميعاً إلى النساء والرجال الذين قُتلوا بطريقة جبانة» في الهجوم المسلّح الذي استهدف مقرّ شارلي إيبدو. وكان وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانيان، قد أعلن في 31 من شهر أغسطس/ آب الماضي، أن أكثر من 8 آلاف شخص في فرنسا مدرجون اليوم على قائمة التقارير للوقاية من التطرف ذات الطابع الارهابي. وقال دارمانيان، خلال زيارة إلى مقرّ الإدارة العامة للأمن الداخلي، أن التهديد الإرهابي «لا يزال مرتفعاً في فرنسا»، موضحاً أن «الخطر الإرهابي ذا الجذور السنية يبقى التهديد الرئيسي الذي تواجهه» البلاد، مؤكداً أن «مكافحة الإرهاب الإسلامي أولوية للحكومة». وأضاف «لن نتوقف أبداً عن مطاردة أعداء الجمهورية بدون هوادة». وإذ عرض أشكال التهديد، قال دارمانيان إنه «على الرغم من الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش، فإن التهديد من الخارج (العمل الإرهابي المخطط له في الخارج والمنفذ في فرنسا)، حتى وإن تراجع، يجب أن نخصص له دائماً كل اهتمامنا».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

دافع الرئيس إيمانويل ماكرون عن حرية التجديف في فرنسا

شرق غرب

قمة لمجلس الأمن لمناقشة التهديدات بعد كورونا

يعقد مجلس الأمن الدولي قمة رفيعة المستوى، خلال الاجتماع السنوي لزعماء العالم في الجمعية العامة في 24 سبتمبر/ أيلول الحالي، لمناقشة التهديدات الأمنية في العالم بعد انتهاء جائحة فيروس كورونا. وقال عبده عباري، سفير النيجر لدى الأمم المتحدة والذي تولى الرئاسة الدورية للمجلس الثلاثاء الماضي، في مؤتمر صحافي افتراضي، إن الاجتماع سيناقش تهديدات أمنية تقليدية مثل النزاعات، والجريمة، والأوبئة، بالإضافة إلى «تعديلات» على النظام الدولي الحالي.

(أسوشييتد برس)

مقتل جندي هندي بمواجهات على الحدود الصينية

قتل جندي من أصل تيبتي، وهو عضو في القوات الخاصة الهندية، خلال اشتباك مع الجيش الصيني على الحدود المتنازع عليها بين البلدين في جبال الهملايا، بحسب

ما أعلنت العضو في البرلمان التيبتي المنفية، نامغيال دولكار لاغياري. وقالت لاغياري لوكالة فرانس برس إنّ جندياً من أصل تيبتي «استشهد في البلاد خلال اشتباكات» وقعت ليلة السبت الماضي.

(فرانس برس)

تركيا تنتقد القرار الأميركي بشأن قبرص

دانت وزارة الخارجية التركية، أمس الأربعاء، إعلان الولايات المتحدة، أول من أمس الثلاثاء، رفعها جزئياً، ولمدة عام واحد، الحظر الذي تفرضه منذ أكثر من ثلاثين عاماً على بيع قبرص معدات عسكرية «غير قاتلة». ودعت أنقرة واشنطن إلى «التراجع» عن هذا القرار الذي «سيكون له انعكاسات سلبية على الجهود الرامية إلى إيجاد حل للمسألة القبرصية».

(فرانس برس)

فنزويلا: زعيمان معارضان قد ينضمان للانتخابات

قال وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو المنخرط في محادثات فنزويلية، الثلاثاء، إن اثنين من أبرز زعماء المعارضة في فنزويلا يجريان محادثات مع حكومة الرئيس نيكولاس مادورو (الصورة) للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة رغم مقاطعة مقررة للانتخابات. ويقود إنريك كابريليس الذي

ترشح لانتخابات الرئاسة مرتين وعضو البرلمان ستالين جونزاليس محاولة لتقديم مرشحين معارضين في الانتخابات.

(رويترز)

حملة روسية استهدفت ناخبي اليسار في أميركا وبريطانيا

قالت شركة «فيسبوك»، أول من أمس الثلاثاء، إنّ عملية تأثير روسية تمت إدارتها لاستهداف الناخبين من تيار اليسار في الولايات المتحدة وبريطانيا شملت تجنيد صحافيين مستقلين للكتابة عن السياسات الداخلية. وقالت فيسبوك إنّ العملية تمحورت حول منظمة إعلامية وهمية باسم «بيانات سلام». وقالت الشركة إن المنظمة أدارت 13 حساباً على فيسبوك وصفحتين منذ مايو/ أيار الماضي، وتم وقفهم يوم الإثنين لاستخدامهم هويات مزيفة وأشكالاً أخرى من «السلوك التنسيقي الزائف».

(رويترز)

ارتفعت الآمال مجدداً بعقد الحوار الأفغاني قريباً، مع عودة تبادل الأسرى بين الحكومة و«طالبان»، لكن هذه القضية ليست وحدها ما يعيق انطلاق الحوار، بل تبرز أيضاً الخلافات العميقة بين الحكومة والطبقة السياسية، وداخل الحكومة

تبادل الأسرى لا يزيل العوائق المتراكمة

دفعة للحوار الأفغاني المؤجل

كابول ـ **صبغة الله صابر**

عادت الآمال بتجاوز مأزق تأجيل الحوار الأفغاني الأفغاني، بسبب الخلاف الذي استجدّ بين الحكومة في كابول وحركة «طالبان» حول موضوع تبادل السجناء والأسرى، إذ عاودت الحكومة منذ يوم الإثنين الماضي إطلاق سراح سجناء الحركة بعد تعليق العملية لفترة إثر اعتراضات على إطلاق سراح آخر 400 سجين من «طالبان» وصفهم الرئيس أشرف غني بأنهم «يشكلون خطراً على العالم». وأفرجت السلطات الأفغانية منذ يوم الإثنين عن مائتين من سجناء «طالبان»، مقابل إطلاق الحركة سراح ستة من أفراد القوات الخاصة الأفغانية كانت تحتجزهم. وأكد المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية في أفغانستان عملية الإفراج، وقال المتحدث باسمه فريدون خوزون: «تم تجاوز كل العقبات»، مشيراً إلى أنّ «تبادل الأسرى سيكتمل قريباً». كما أعلن المتحدث باسم «طالبان» سهيل شاهين، لوكالة «فرانس برس»، أنه «تم الإفراج عن سجنائنا، ونرى ذلك خطوة إيجابية تمهد الطريق لبدء محادثات بين الأفغان». وبالتوازي مع ذلك، أرسلت الحكومة الأفغانية «فريقاً فنياً» إلى قطر للتحضير لمحادثات السلام المرتقبة. وقالت المتحدثة باسم وزارة الدولة لشؤون السلام ناجية أنواري، لـ«فرانس برس»، إنّه تم إرسال «فريق فني صغير» إلى الدوحة لتحضير الاستعدادات اللوجستية، مشيرة إلى أنّ فريق مفاوضي كابول سيغادر أيضاً إلى الدوحة «قريباً جداً».

ومنذ توقيع اتفاق الدوحة للسلام في فبراير/شباط الماضي، والذي ينص على إفراج الحكومة عن 5 آلاف سجين لـ«طالبان»، مقابل إفراج الحركة عن ألف أسير للحكومة، ظلّت عملية التبادل هذه محط جدل بين الطرفين، وعائقاً أساسياً في وجه الحوار الأفغاني. في البداية، رفضت الحكومة الإفراج عن سجناء «طالبان»، مُصّرة على مناقشة القضية في الحوار الأفغاني. لكن مع إصرار الأخيرة على موقفها الرافض لذلك، وفي ظلّ الضغوط الأميركية على كابول، أُرغمت الحكومة على الإفراج عن سجناء «طالبان» تدريجياً، حتى وصل المفرج عنهم إلى 4600 سجين، فيما صنّفت الـ400 الباقين في عداد مرتكبي الجرائم الخطيرة. وفي 7 أغسطس/آب الماضي، دعت الحكومة إلى عقد اجتماع قبلي يعرف باسم «لويا جرغه»، من أجل التشاور حول قضية سجناء «طالبان». وخرج الاجتماع باتفاق على الإفراج عن هؤلاء السجناء. وفي اليوم الأخير للاجتماع، أعلن الرئيس غني التوقيع على قرار الإفراج عن سجناء الحركة.

وفي غضون أيام بعد توقيع القرار، أفرجت الحكومة عن 80 أسيراً من أصل 400 احتراماً للمشيئة القبلية، لكن عملية التبادل سرعان ما عادت لتتوقف، بحجة أن بعض الدول من حلفاء أفغانستان، وتحديداً فرنسا وأستراليا، أبدت تحفظات على الإفراج عن هؤلاء السجناء، لتعلن الحكومة أنها تسعى لإيجاد حلّ مناسب لهذه الأزمة. ثم جاء وزير الخارجية الأفغاني محمد حنيف أتمر ليزيد الخلاف تعقيداً، بقوله إن حركة «طالبان» مرتبطة بعلاقات مع تنظيم «القاعدة»، وحركات مسلحة أخرى، وبالتالي فـ«لا جدوى من أي اتفاق معها». كل ذلك كان قبل الإعلان عن عودة تبادل الأسرى والسجناء منذ يوم الإثنين.

لكن مسألة التبادل ليست وحدها التي تعرقل الحوار الأفغاني، بل أيضاً الخلافات الداخلية بين الحكومة والشخصيات السياسية الأفغانية من جهة، وشركاء الحكومة من جهة ثانية. فعلى سبيل المثال، اتفق غني ومنافسه في الانتخابات الرئاسية عبدالله عبدالله، على توزيع المناصب بين معسكريهما، بعدما حلّ الخلاف بينهما حول نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر/أيلول الماضي، بتعيين عبدالله رئيساً للمجلس الأعلى الوطني للمصالحة. لكن إلى الآن، لم يتوصل الطرفان إلى حلّ لأزمة تعيين الوزراء. وما أثار استغراب المراقبين، إعلان الرئاسة الأفغانية يوم الأحد الماضي، تعيين أعضاء المجلس الأعلى الوطني للمصالحة، والذي يقوم بالدور التشاوري لهيئة التفاوض، لكن مكتب عبدالله رفض هذا التعيين، مؤكداً أن قائمة الأسماء المعلنة ليست محط توافق بين الطرفين. كذلك اعتذر بعض أعضاء المجلس عن العمل تحت مظلة الحكومة، منهم الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي، ووزير الخارجية السابق (زعيم الجمعية الإسلامية) صلاح الدين رباني. وسبق أن رفض زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار المشاركة في عملية السلام تحت مظلة الحكومة. وتعتبر هذه التطورات مؤشراً إلى وجود خلاف بين غني وعبدالله من جهة، وبين الأول وطاقم كبير من السياسيين من جهة ثانية.

إلى ذلك، اتهم بعض السياسيين الأفغان، الحكومة، بأنها غير صادقة في ما خصّ عزمها المضي في عملية السلام، بل هم يرون أنها تراهن فقط على عامل الوقت، وتنتظر نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، لعلها تخرج دونالد ترامب من البيت الأبيض، ما قد يقود إلى تغيير في السياسة الأميركية حيال القضية الأفغانية. وفي هذا الصدد، اتهم رئيس اللجنة العليا للمصالحة الأفغانية، محمد كريم خليلي، الحكومة بعرقلة عملية السلام، مضيفاً أنه راسل زعيم «طالبان» الملا هيبت الله أخوند، وطلب منه أن يجري حواراً مباشراً مع الحكومة. ووفق خليلي، فقد أبدت «طالبان» موافقتها، لكنه عندما طرح القضية مع غني، أجابه الأخير بأن أوان الحوار لم يحن بعد.

وأخيراً، تبرز مسألة تعدد كيانات المصالحة في أفغانستان كمسبب لعرقلة الحوار. وتوجد حالياً 4 كيانات تُتعامل مع قضية السلام، أولها «اللجنة العليا لعملية السلام»، التي تأسست في وقت الرئيس السابق حامد كرزاي، ويتزعمها حالياً محمد كريم خليلي، زعيم حزب الوحدة. ويعتقد مراقبون أنها شكلت فقط لإرضاء بعض الوجوه السياسية، ومنح مناصب حكومية لآخرين.

أما الكيان الثاني، فهو وزارة شؤون المصالحة التي أسسها غني العام الماضي، وعيّن لرئاستها أحد المقربين منه، وهو عبد السلام رحيمي. لكن بعد التوافق مع عبدالله، قرّر غني أن تكون الوزارة تحت إدارة الأخير، فتمت إزاحة رحيمي من دون تعيين وزير حتى اليوم. ويعد المجلس الاستشاري الأعلى للمصالحة، الكيان الثالث الذي يصب في هذا الإطار، والذي تتواصل الخلافات بشأن هوية أعضائه. وتعتبر «هيئة تفاوض الحكومة مع طالبان»، الكيان الأخير للمصالحة، ويتولى زعامتها رئيس الاستخبارات السابق محمد معصوم ستانكزاي، وهو أحد المقربين من غني.

يأمل الأفغان بنجاح الحوار لوقف دوامة العنف (نورالله شيرزاده/فرانس برس)

لم يتوصل غني وعبدالله لاتفاق حول تعيين الوزراء

الدور الباكستاني

يرى مراقبون أن الدور الباكستاني في كابول، الذي ترفضه الحكومة الأفغانية، قد يكون دفعها إلى التباطؤ في عملية الحوار الداخلي، إذ لم ترحب كابول بزيارة وفد «طالبان» أخيراً إلى إسلام آباد، ولا بتصريحات وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي، الذي أكد أن لبلاده دوراً فعالاً في سلام أفغانستان. وذهب النائب الأول للرئيس الأفغاني، أمر الله صالح، إلى القول إن «طالبان، الحركة الإرهابية، تُستقبل في قلب باكستان».

تقرير

ترامب يهاجم احتجاجات كينوشا: إرهاب داخلي

يمارس دونالد ترامب لعبته المفضلة في تأجيج الانقسامات الداخلية، والتي تعد آخر أوراقه لكسب الانتخابات الرئاسية

وجد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ضالته في الاحتجاجات التي تسود مدينة كينوشا في ولاية ويسكونسن، منذ إصابة جايكوب بليك قبل أكثر من أسبوع، أمام أعين أولاده الثلاثة، بنيران شرطي. وذهب ترامب، أول من أمس الثلاثاء، بعيداً، بزيارة المدينة، على الرغم من عدم الترحيب الرسمي فيها به، كما ذهب بعيداً في نظريات المؤامرة، بإلقاء اللوم على «اليسار المتطرف» الديمقراطي في تأجيج أعمال العنف، واصفاً هذه الاحتجاجات بـ«الإرهاب الداخلي». ويسعى الرئيس إلى صرف الأنظار عن فشله في إدارة أزمة كورونا، وتحويل الخطاب قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية الأميركية، إلى خطاب مرتبط بطموحات الأميركيين، بما يتعلق بفرض القانون والنظام، وهو ما يروج الرئيس بأنه الأكثر قدرة على ضمانه. واختار أيضاً في الولاية، التعويل على نقمة بعض السكان من أعمال عنف طاولت مصالحهم، لتأكيد عزمه على دعمهم مالياً. وتأتي زيارة ترامب للولاية المحورية في حملته للانتخابات بعد ساعات من مقتل المواطن الأسود ديجون كيزي، على يد الشرطة في لوس أنجليس.

ووصف ترامب، أول من أمس، الاحتجاجات المناهضة للعنصرية في كينوشا بأنها أعمال «إرهاب داخلي» تمارسها حشود عنيفة. وقال ترامب بعد جولة في المناطق المتضررة من المدينة، إن «هذه ليست أعمال احتجاج سلمية، لكنها إرهاب داخلي حقيقي»، واصفاً بذلك ليالي متتالية من التظاهرات الغاضبة الأسبوع الماضي، التي أسفرت عن مقتل شخصين. واستغل الرئيس حالة الانقسام داخل المدينة، بعدما وقف أنصاره بانتظار موكبه في مقابل حشد لحركة «حياة السود مهمة»، وتبادل الطرفان الهتافات المضادة عبر الطريق. ولدى زيارته متجراً تعرّض لحريق مفتعل، قال ترامب لأصحابه «سنساعدكم في إعادة البناء»، متحدثاً عن «عمل رائع» قامت به وحدات القوات الأمنية التي قمعت الاحتجاجات. ولفت في وقت لاحق إلى أن إدارته خصّصت ما لا يقل عن 47 مليون دولار لإنفاذ القانون في ولاية ويسكنسن، ومساعدة الشركات الصغيرة وبرامج السلامة العامة، مؤكداً العزم «على إعادة كينوشا إلى ما كانت عليه». وقال ترامب إنه «لوقف العنف السياسي، يجب مواجهة التطرف اليساري الراديكالي الذي يؤججه».

وتشكل كينوشا صورة مصغرة للتوتر العرقي والأيديولوجي في حقبة ترامب، بوقوع احتجاجات وأعمال شغب ووصول متطوعين مسلحين من البيض لحفظ النظام. واتُهم الشاب كايلي ريتنهاوس بإطلاق النار بعد انضمامه إلى مجموعة مسلحين يريدون «حماية» المدينة. من جهتهم، يرى الديمقراطيون ودعاة إصلاح الشرطة في كينوشا رمزاً للعنصرية المؤسسية التي تؤدي إلى مواجهات قاتلة بين الضباط والمشتبه فيهم السود. كما يعد الديمقراطيون أشخاصاً مثل ريتنهاوس، أحد مؤيدي ترامب، رمزاً للمليشيات اليمينية التي تزداد جرأة بشأن التلويح بالأسلحة خلال الفعاليات السياسية ومحاولة العمل كجهات لإنفاذ القانون من الهواة. ولكن على الرغم من هذا الوضع المتفجر على الأرض، يقول ترامب إنه يأتي مع أولوية مختلفة، ألا وهي مواجهة ما وصفه مراراً بـ«الفوضى» في المدن التي يقودها الديمقراطيون. أما الأكثر إثارة للجدل، فهو أن الرئيس رفض أيضاً إدانة الوجود المتزايد للحراس والمليشيات المسلحة في الشوارع، واصفاً عمليات القتل مثل تلك التي اتهم ريتنهاوس بارتكابها، بأنها «موقف مثير للاهتمام». وقال في مركز قيادة أقيم في مدرسة كينوشا الثانوية إنه «علينا أن ندين الخطاب الخطير المناهض للشرطة».

وكان ترامب قد شبّه، يوم الإثنين الماضي، أي قبل يوم من توجهه إلى ويسكونسن، رجال الشرطة الذين يخطئون عند اتخاذ قرارات «في أجزاء من الثانية» بلاعبي الغولف الذين «يختنقون» تحت الضغط.

وكان حاكم ويسكنسن توني إيفرز ورئيس بلدية كينوشا، وهما ديمقراطيان، طلبا من ترامب عدم زيارة المدينة خشية أن تزيد التوتر القائم، كما اتهمه المرشح الديمقراطي للرئاسة جو بايدن بتعمد التحريض على العنف لتحقيق المكاسب. وقالت حملة بايدن بعد الزيارة إن «الرئيس لا يستطيع أن يدين العنف الذي يؤججه هو نفسه».

(العربي الجديد، فرانس برس)

■ ماكرون في بغداد، مبعوثاً من المجتمع الدولي والأميركان. عصا أميركية وجزرة فرنسية وتهديد بتدويل القضية العراقية.

■ بالأمس #ماكرون في لبنان للاعتراف بحزب الله واليوم بالعراق للاعتراف بالحشد. ماكرون داعم لإيران وأدواتها في المنطقة. ماكرون ودولته استعماريان خبيثان.

■ #ماكرون يتصرف وكأنه الحاكم الفعلي للبنان، يصدر الأوامر ويمنح الأوسمة. يريد إعادة هيكلة لبنان بوجود حزب الله المُسلّح. هل للحزب دور يخدم فرنسا؟ لو لم يكن كذلك لطالب بنزع سلاح الحزب لكي لا يتصرف وكأنه دولة داخل الدولة. الإصلاح السياسي يبدأ بعدم عسكرة الأحزاب السياسية.

■ جربوا الحرب وجربوا الفيدرالية وجربوا التقسيم. بس أوعوا تجربوا #الدولة_المدنية حيث المواطن لا ينتمي للطائفة بل للوطن.

■ قالوا إن قانوناً انتخابياً يؤدي إلى صحة التمثيل ورأينا النتيجة، ثم اليوم يتحدثون عن إدخال مفاهيم الدولة المدنية أي وثيقة يوافق عليها الجميع، من كذب في الأولى يستحيل أن يأخذ الثقة في الثانية ومن حقنا أن نذهب إلى انتخابات «تصويت» خصوصاً أنها نقلة نوعية.

■ ستضيع السنوات القادمة بالخلافات والتقاتل على معنى الدولة المدنية!

■ #عزل بن تركي لا يغير في سياسة السعودية في اليمن، ومرتبط بتعزيز قوة الوريث بن سلمان!

■ الهدف من تطبيع العلاقات مع إسرائيل هو إخراجها من المأزق الذي تجد نفسها فيه بسبب المعارضة الشديدة من دول المنطقة. #التطبيع_الاماراتي_الاسرائيلي

■ لا توحي صور التطبيع المنشورة، والتي وصلت إلى حد تهيئة الأجيال القادمة للإيمان بالدولة الصهيونية، بأنه تطبيع حديث النشأة أو وليد السنة، بل أنه متعمق الجذور قديم النشأة، معد سلفاً، ليس فقط بإتقان وإنما بكثير من الود والقناعة، تنفي عنه صفة التطبيع أصلًا لتجعله أقرب إلى الرعاية الرسمية.